جامعة مولود معمري تيزى وزو

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

# دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسة الناشئة

**مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون**

**تخصص: قانون خاص**

**من إعداد الطالبتين:**

- يحياوي شهيرة
- يحياوي أمال

**تحت إشراف الأستاذ:**

أ. د/ شيخ ناجية

لجنة المناقشة

- أ. د/ بن نعمان فتيحة، أستاذا محاضرا .....رئيسا
- أ. د/ شيخ ناجية،أستاذ التعليم العالي .....مشرفا ومقررا
- أ. د/ نعار فتيحة، أستاذا محاضرا .....ممتحنا

تاريخ المناقشة: 2023/07/04

بسم الله الرحمن الرحيم

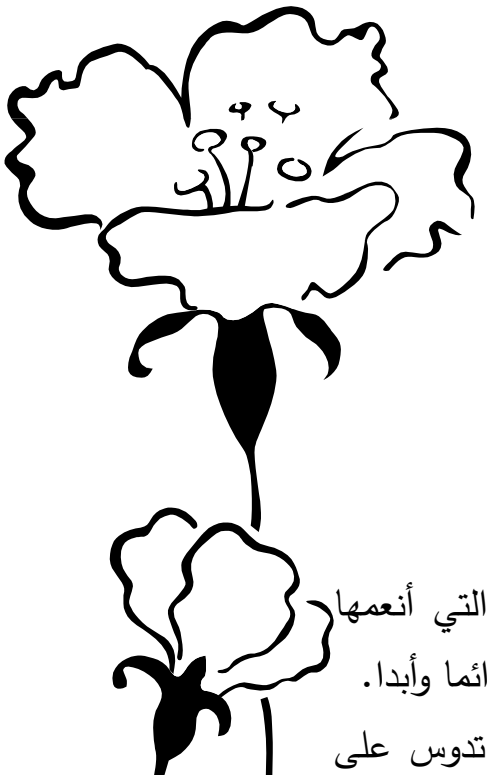

# شكر وعرفان

قبل أي شيء نشكر الله عز وجل على نعمه الكثيرة التي أنعمها علينا في الحياة أولها نعمة العلم، فالحمد لله حمدا كثيرا دائما وأبدا.

تقول الحكمة: " ابتعد عن المعلم سبعة أقدام حتى لا تدوس على ظله بالخطأ "

ولهذا نتقدم بجزيل الشكر وننحني تقديرا وعرفانا أمام مجهودات جميع الأساتذة الذين رافقونا خلال مشوارنا الدراسي منذ انطلاقه.

نخص بالذكر أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية مولود معمري تيزي وزو علىٍ رأسهم الأستاذة شيخ ناجية التي كانت نعم الموجه والمرشد والناصح خلال اشرافها علينا ونشكر لها حسن معاملتها وطيبة قلبها والتزامها.

كما نتقدم بالشكر لكل من دعمنا وقدم لنا يد العون سواء في الكلية أو خارجها ولكل من شجعنا وساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة.

*** أمال وشهيرة**

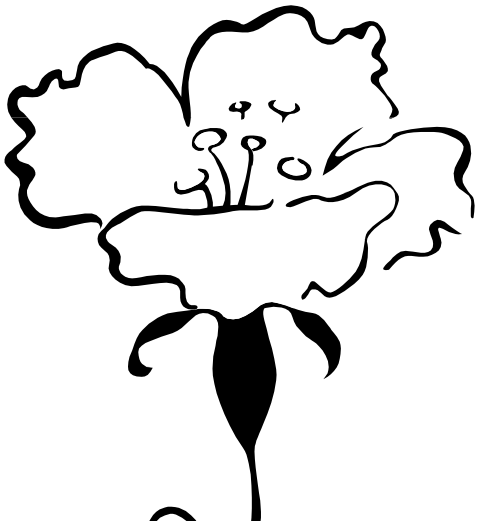

# إهداء

نهدي مذكرة تخرجنا وثمرة جهودنا إلى:

أمي أولا وثانيا وثالثا إلى أن تنتهي عبارات الشكر والامتنان أقبل كفيك ورأسك لعلى أوفيك بعض صنيعك، عسى أن أكون بنجاحي هذا جلبت السعادة لقلبك وحققت شيئا من أمانيك يشفع لي أمام ما منحتني إياه طوال حياتي.

إلى روح أبي الطاهرة ومصدر فخري وعزتي كان ومزال لي الشرف أن أكون ابنتك وأحمل اسمك أسأل الله أن أكون قد وصلت إلى ما تمنيته لي في حياتك ورفعت من قدرك قدرا.

أخواتي الحبيبات الغاليات عوضي الجميل عن خيبات الحياة، أدامهن الله بهجة لقلبي وقطعة منه طوال عمري.

أخي الوحيد ومسند ظهري ادامه الله لنا مصدرا للأمان والاطمئنان في عائلتنا.

الأصدقاء الذين كانوا أنس طريقنا ورفقة لنا طوال هذا المشوار، وقاسمونا الضحكات والذكريات بحلوها ومرها، شكرا وألف شكر لكم.

إلى أولئك الذين مازالوا متمسكين بأهدافهم واحلامهم تحت راية الطموح والشغف رغم كل الصعوبات والمتاعب.

إلى اللذين سهرا وكدّا لنجاح هذا العمل " أمال وشهيرة" ، على أمل أن تكون هذه بداية مشوارنا وطريقنا لا نهايته

*** أمال وشهيرة**

*

## قائمة المختصرات

- **ج.ر.ج.ج:** جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- **ص:** صفحة.
- **ص ص:** من صفحة إلى صفحة
- **ط:** طبعة

NBIA : National Businiss incubation association

UKBI : United kingdon Business incubator

## مقدمة

أدى التقدم العلمي في المجال التكنولوجي إلى إحداث ثورة في مختلف المجالات وعلى أوسع نطاق، ويعتبر المجال الاقتصادي أحد أبرز المجالات التي ألقت التكنولوجيا الحديثة، بظلالها عليه في مختلف دول العالم ومن هنا بدأت رحلة البحث عن أفكار لخلق اقتصاد بديل في عصر العولمة وذلك للدفع بعجلة التنمية نحو الأمام وعدم الإعتماد الكلي على قطاع المحروقات والموارد الطاقوية غير المتجددة كمحرك أساسي للاقتصاد.

وبناء على هذا اتجه رواد الأعمال في هذا العصر إلى الاستثمار في الأفكار والمشاريع المبتكرة وذلك بالاعتماد على الفكر المقاولاتي باعتباره النواة الأساسية حيث يتم تجسيد هذه المشاريع في شكل مؤسسات ناشئة لغايات متنوعة ومتعددة منها دعم روح المبادرة والأعمال الحرة.

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن المؤسسات الناشئة هي شريان الاقتصاد المعاصر لما لها من دور كبير وفعال في زيادة النمو ودعم الاقتصاد، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي، ومن هنا كان لزاما على الدول احتواء هذه المؤسسات من خلال تسخير آليات تعمل على دعمها و مرافقتها ورسم أهدافها بدقة في إطار معين، وتجسد هذا الدعم من خلال حاضنات الأعمال التي اعتمدتها هذه الدول كآلية ووسيلة لتحقيق الدعم التنافسي بوصفها تطور فكريا جديدا يعمل عل تقديم جملة من الخدمات والتسهيلات لأصحاب المشاريع الجديدة الناشئة بهدف شحنهم بدفع أولي يمكنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق، إذ تعتبر حاضنات الأعمال من المؤسسات الحديثة التي تساعد على تشجيع المبادرات الفردية والمواهب والابتكارات الجديدة تجسيدها على أرض الواقع والاستثمار في الأفكار الريادية وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة تساهم بخلق مجال الاستثمار وتطوير القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية.

وبالنسبة للجزائر تعد حاضنات الأعمال تجربة حديثة لا تزال تواجه الكثير من الصعوبات كغيرها من الدول النامية والتي تحتاج إلى مجهودات من الدولة من أجل الوصول إلى مستوى أعلى، وكذا لتتمكن من أداء دورها في دعم المؤسسات الناشئة.

وعلى ضوء ما سبق جاءت هذه الدراسة لتبين أهمية إنشاء حاضنات الأعمال والدور الذي تلعبه من خلال خدماتها ومرافقتها للمشروعات والمبادرات الحرة قبل انطلاقها وبعد إنشاءها.

لهذا قمنا بصياغة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

**كيف تساهم حاضنات الأعمال في تعزيز نشاط المؤسسة الناشئة؟**

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى فصلين:

**الفصل الأول:** الطبيعة القانونية للمؤسسة الناشئة وحاضنات الأعمال

**الفصل الثاني:** دور حاضنات الأعمال في تجسيد ودعم المؤسسات الناشئة.

# الفصل الأول

# الطبيعة القانونية للمؤسسة الناشئة وحاضنات الأعمال

تعتبر المؤسسات الناشئة أداة هامة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول النامية والمتقدمة، باعتبارها عصب الاقتصاد ونواة حديثة لأفكار إبداعية تنمو لتصبح مشاريع عملاقة، فهي تسمح لتلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية في الأماكن التي لا يمكن للمشروعات الكبيرة أن تؤدي هذا الدور، كما أنّها تعد من أهم المؤسسات المعتمد عليها لتحقيق التنويع الاقتصادي وخلق حركة اقتصادية يضمن تحقيق معدلات النمو وكذلك الحد من معدلات البطالة، وذلك نظرًا لأفكارها الإبداعية ومشاريعها المبتكرة الخلاقة للثروة والقيمة المضافة، زيادة على مرونتها وانخفاض تكلفة إنشائها، لهذا تحتاج إلى دراسة بشكل معمق ومعرفة كل الجوانب المساهمة في تأسيسها، لهذا اجتهد العديد من الباحثين والمختصين الاقتصاديين بإعطاء تعريف واضح للمؤسسة الناشئة وذلك لإزالة الغموض الذي يحيط بها **(المبحث الأوّل)**.

وما يساعد هذا النوع من المؤسسات على الانطلاق ودخول مجال ريادة الأعمال هي حاضنات الأعمال التي تعتبر وسيلة دعم إداري ومالي وفني لتلك المشروعات، وتعزيز قدراتها في التغلب على المعوقات التي تواجهها، كما تعد حاضنات الأعمال أحد نظم الحماية، ومن أكثر المنظومات فاعلية ونجاحًا في دعم الإبداع والابتكار وهي برامج مصممة لدعم وتطوير ونجاح المؤسسات الناشئة عن طريق تزويدها بمجموعة من مواد الدعم والخدمات لتطويرها وتنميتها، و هذا ما يدخل ضمن المجال المفاهيمي لحاضنات الأعمال والهيكل الذي تتكوّن منه **(المبحث الثاني)**.

# المبحث الأوّل

# ماهية المؤسسة الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة مشاريع فنية ذات إمكانيات عالية بسبب طبيعتها الإبداعية، حيث يعتبر تحديد مفهوم المؤسسات الناشئة أمرًا ضروريًا لكل باحث في هذا المجال وأمام مقرري السياسات التنموية في مختلف الدول، مما يسهل عليهم وضع مخططات إستراتيجية لتنمية دور هذه المؤسسات لذلك سنحاول تقديم تعريف المؤسسة الناشئة من الناحية القانونية والفقهية وذكر أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات **(المطلب الأوّل)**، وليكتمل المفهوم يجب علينا تحديد مقارنة بينها وبين المؤسسات المشابهة لها لاستخراج نقاط الاختلاف بينهم **(المطلب الثاني)**.

## المطلب الأول

## مفهوم المؤسسة الناشئة

عرفت المؤسسات الناشئة ظهور وبروز واسع في معظم دول العالم لما لها من خصائص وأدوار جوهرية في التنمية والتطوير الاقتصادي وترك فضاء لحرية الإبداع والابتكار والسماح بتوسيع الاقتصاد، لهذا قام العديد من الباحثين والقانونيين والاقتصاديين بإعطاء تعريف واضح لهذه المؤسسة من الناحية الفقهية والقانونية **(الفرع الأوّل)**، مبرزين في نفس الوقت التكريس القانوني لهذا النوع من المؤسسات **(الفرع الثاني)**، وكذلك ذكر أهم مميزاتها **(الفرع الثالث)**.

### الفرع الأوّل

### تعريف المؤسسة الناشئة

سنتطرق في هذا الفرع إلى التعريف الفقهي للمؤسسة الناشئة **(أولاً)**، والتعريف القانوني **(ثانيًا)**.

**أولا: التعريف الفقهي**

تعرف المؤسسة الناشئة « Startup » اصطلاحًا حسب القاموس الانجليزي على أنّها مشروع صغير حديث النشأة وكلمة « Start-up » تتكون من جزأين "Start" وهو ما يشير إلى فكرة الانطلاق و "up" وهو ما يشير لفكرة النمو القوّي، وبدأ استخدام المصطلح بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة وذلك مع بداية ظهور شركات رأس مال المخاطر Capital-Risque، ليشيع استخدام المصطلح بعد ذلك، وفي أيامنا الحالية يوجد المصطلح ويعرف القاموس الفرنسي la Rousse على أنّها: " المؤسسات الشابة المبتكرة في قطاع التكنولوجيات الحديثة"[1].

كما يعرّفها « Paul Graham» الذي يؤكد أنّ الشركات الناشئة هي تلك التي صُمّمتْ لتنمو بسرعة ومهمتها خلق وتسويق تكنولوجيا جديدة[2].

في حين يرى «Erichies»: **" أنّ المؤسسة الناشئة لها كيان بشري صممت لخلق منتج جديد أو خدمة جديدة في ظل حالة عدم تأكد شديدة في أي قطاع، ولكن في الأغلب يكون في قطاعات التكنولوجيا الحديثة، وتقوم بالمخاطرة في مقابل تحقيق نمو قوّي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها"[3].**

**ثانيًا: التعريف القانوني**

في إطار دعم حركية إنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، عملت السلطات الجزائرية على تهيئة البيئة المناسبة لهذا النوع من المؤسسات[4]، فتناول المشرع الجزائري

1- علاء الدين بوضياف، محمد زبير، " دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 04، عدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2020، ص 90.

2- نقلاً عن فاطمة واضح، شهيناز بن سعدي، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2021، ص 05.

3- مرجع نفسه، ص 05.

4- صافية إقلولي أولد رابح، "مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري"، الملتقى الوطني الثاني عشر حول " المؤسسات الناشئة والحاضنات"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، يوم 15 فيفري 2021، ص33.

تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي**(1)**، كما أشار في أحكام القانون رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**(2)**، وقانون المالية لسنة 2020**(3)**، وكذا أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة، و" مشروع مبتكر" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها**(4)**[1].

**1-المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 15-21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:**

تناول المشرع الجزائري تعريف المؤسسة الناشئة أو المبتكرة في محتوى نص المادة 06 من قانون رقم 15-21[2] على أنّها: " **تعني المؤسسة التي تتكفل بتجسيد مشاريع البحث الأساسي والتطبيقي أو تلك التي تقوم بأنشطة البحث والتطوير**"، فالمشرع قدم تعريفات وشرح بعض المصطلحات في هذا القانون دون أن يتناول شرح المؤسسة الناشئة بدقة.

**2-المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

تطرق المشرع الجزائري إلى المؤسسات الناشئة بموجب المادة 21 من القانون التوجيهي رقم 17-02 المتعلق بالقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[3].

كقطاع واحد يجب تطويره وترقيته وهو ما جاء في المادة 12[4] التي تنص: "**... وترقية المؤسسات الناشئة في إطار المشاريع المبتكرة** ".

---

1- فاطمة واضح، شهيناز بن سعيدي، مرجع سابق، ص 06.

2- قانون رقم 15-21 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج. ر.ج.ج عدد 71، صادر في 30 ديسمبر 2015.

3- قانون رقم 17-02، مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج عدد 02، صادر بتاريخ 11 جانفي 2017.

4- مادة 12 من القانون رقم 17-02، مرجع نفسه

جاء في نص المادة 21 من القانون التوجيهي رقم17-02 المتعلق بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1] ما يلي: " **تنشأ لدى الوزارة المكلّفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة صناديق ضمان وصناديق الإطلاق وفقًا للتنظيم الساري المفعول، بهدف ضمان قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**".

يتضح من خلال محتوى نص المادة 21 من قانون رقم 17-02 أنّ المشرع الجزائري لم يتطرق إلى تعريف المؤسسات الناشئة، وإنّما اكتفى بذكر صناديق تمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة المبتكرة بين مساهمة صناديق الإطلاق كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والناشئة، وتكون ملائمة أكثر لهذا النوع من المؤسسات كما تؤدي إلى تحسين تنافسها حسب حجمها ومجال نشاطها[2].

**3-المؤسسات الناشئة في ظل القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020:**

تعد فكرة المؤسسات الناشئة في الجزائر حديثة النشأة، بحيث تطرق لها القانون رقم 19-14 المتضمن قانون المالية لسنة 2020[3]، والذي نص في المادة 69 منه على مجموعة من التسهيلات والتحضيرات الجبائية التي تستفيد منها المؤسسات الناشئة والتي جاء فيها[4]: " تعفى الشركات الناشئة من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للعلامات التجارية.....".

من خلال المادة نلاحظ أنّ المشرع لم يحدّد لنا من تكون هذه المؤسسات الناشئة التي تستفيد من الامتيازات الجبائية بل اكتفى بذكرها فقط.

1- المادة 21 من القانون رقم 17-02، سالف الذكر.

2- صافية إقلولي أولد رابح، مرجع سابق، ص 34.

3- قانون رقم 19-14، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر.ج.ج عدد 81، صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

4- المادة 69 من قانون رقم 19-14، مرجع نفسه.

فالمشرع الجزائري في نص المادة 69 أقرّ بتسهيلات وتحضيرات جبائية لفائدة المؤسسات الناشئة والتي تنشط في مجالات الابتكار والتكنولوجيا الجديدة وإعفائها من الضريبة على الأرباح والرسم على القيمة المضافة بهدف مرافقتها في مرحلة الانطلاق وضمان تطوير أدائها لاحقًا[1].

**4-المؤسسات الناشئة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة "مشروع مبتكر"، "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها:**

لقد أثبتت الدولة الجزائرية في ترقية وتطوير المؤسسات الناشئة التي تقوم خاصة على الابتكار والتحديد واعتماد تكنولوجيات حديثة، وذلك بصدور المرسوم التنفيذي رقم 20-254[2]، المتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر" حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، والتي تضمنت ضمن أحكامه بتعريف خاص بالمؤسسات الناشئة من خلال شروطها، وبالإضافة إلى تدابير دعم المؤسسات الناشئة القائمة على الابتكار والتجديد، تضمنت المادة 11[3] من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 السالف الذكر "شروط منح العلامة" والمتمثلة في:

- أن تكون المؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وهو معيار إقليمي فصلت فيه أحكام القانون التجاري وألزمت أن تكون كل مؤسسة تنشط داخل التراث الوطني بالخضوع للقانون الجزائري.
- أن لا يتجاوز عمر المؤسسة 08 سنوات.

1- إنصاف قسوري، " حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الابتكار والإبداع بالمؤسسة الناشئة الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد 02، جامعة محمد لخضر، بسكرة، 2020، ص 22.

2- مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر.ج.ج عدد 55، صادر بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

3- المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254، مرجع نفسه.

- أن يكون نشاط وأعمال المؤسسة منصّب على المنتجات وإنتاج السلع مهما كانت طبيعتها أو نوعها[1].
- عدم تجاوز رقم الأعمال السنوي للمؤسسة الحد الذي تفرضه اللّجنة الوطنية.
- أن تكون نسبة 50% على الأقل من رأسمال المؤسسة، مملوك من قبل الأشخاص الطبيعية أو صناديق الاستثمار المعتمدة من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة مؤسسة ناشئة.
- أن يتضمن نشاط المؤسسة إمكانية نمو كبيرة وهي خاصة ملتصقة بالمؤسسة الناشئة في كل بلدان العالم.
- أن لا يتجاوز عدد عمال المؤسسة 250 عامل[2].

من خلال استقراء محتوى المرسوم التنفيذي رقم 20-254 فإنّه لم يفرق بين لفظ الشركة والمؤسسة، بالرغم من التباين الكبير بينهما، منه يمكن تقديم التعريف التالي: **" المؤسسات الناشئة هي مؤسسات حديثة النشأة في عالم الأعمال تكاليفها منخفضة عند الانطلاق مقابل أرباحها السريعة في ظل قابليتها السريعة للنمو والقدرة على التوسع باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة والمتطوّرة"[3].**

## الفرع الثاني

## التكريس القانوني للمؤسسة الناشئة

يعتبر صدور النصوص المنظمة للمؤسسة الناشئة مبادرة أولى من قبل الدولة لتجسيد سعيها نحو التوجه إلى تشجيع هذا النوع من المؤسسات وتداركًا منها على ضرورة تنظيمها

1- فاطمة واضح، شهيناز بن سعدي، مرجع سابق، ص 11.

2- مرجع نفسه، ص 11.

3- عبد الحميد لمين، سامية حساين، "تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر، قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254" ، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلة 05، عدد 02، الجزائر، 2020، ص ص 09-10.

وتحديد المراسيم[1].

لهذا سوف نتطرق في هذا الفرع إلى المرسوم التنفيذي رقم 20-254 **(أولاً)**، والمرسوم التنفيذي رقم 20-54 **(ثانيًا)**، والمرسوم التنفيذي رقم 20-55 **(ثالثًا)**.

**أوّلاً: المرسوم التنفيذي رقم 20-254**

يعد المرسوم التنفيذي رقم 20-254،[2] المتعلق بإنشاء مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة الأعمال مع تحديد مهامها وتشكيلها وسيرها، وكذا شروط منح كل علامة الأساس القانوني لتنظيم عمل المؤسسات الناشئة عن طريق استحداث لجنة مركزية مهمة ذات طابع وطني تمنح من خلالها للمؤسسات إما علامة حاضنة أعمال أو مشروع مبتكر أو مؤسسة ناشئة لغرض تطويرها وترقيتها ومنحها فرص وآفاق استثمارية[3].

**ثانيًا: المرسوم التنفيذي رقم 20-54**

تم تعديل اسم الوزارة المهتمة بالمؤسسات الاقتصادية الجديدة من وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة وهذا بموجب المرسوم الرئاسي رقم 20-01،[4] الذي يتضمن تعيين أعضاء الحكومة والذي صاحبه إصدار مرسوم تنفيذي رقم 20-54[5]، الذي يحدّد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة حيث تم النص صراحة في المادة الأولى[6] منه

1- آمنة مخانشة،" المؤسسات الناشئة في الجزائر الايطار المفاهيمي والقانوني"، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 01، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، 2021، ص ص 778-779.

2- مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ 15 سبتمبر 2020، مرجع سابق.

3- آمنة مخانشة، مرجع سابق، ص 779.

4- مرسوم رئاسي رقم 20-01 مؤرخ في 02 جانفي 2020، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج.ر.ج.ج عدد 01، صادر بتاريخ 05 جانفي 2020.

5- مرسوم تنفيذي رقم 20-54 مؤرخ في 25 فيفري 2020، يتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ج.ر.ج.ج عدد 12، صادر بتاريخ 26 فيفري 2020.

6- المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم 20-54، مرجع نفسه.

على اعتبار أنّ المؤسسات الناشئة وعلى غرار المؤسسات الصغيرة هي ضمن السياسة العامة للحكومة وبرنامجها مع توكيل الوزير المكلّف بذلك بإعداد برنامج وطني لذلك.

**ثالثًا: المرسوم التنفيذي رقم 20-55**

بالإضافة إلى إنشاء الوزارة المكلّفة بترقية تطوير المؤسسات الناشئة تحت إشراف وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، تم إنشاء هيئة مساعدة لها متمثلة في الإدارة المركزية التابعة مباشرة للوزارة المعنية تشتمل الإدارة المركزية تحت سلطة الوزير.

وتتكون من الأمين العام الذي يساعده مديرين (02) دراسات ويلحق به مكتب البريد والمكتسب الوزاري للأمن الداخلي للوزارة وكذا رئيس الديوان الذي يساعده 08 مكلفين بالدراسات والتلخيص يكلفون بتحضير وتنظيم مشاركة الوزير في النشاطات الحكومية[1].

فبموجب صدور هذا المرسوم التنفيذي رقم 20-55[2]، المتضمن تنظيم الإدارة المركزية للوزارة تم وضع مديرية مخصصة بالمؤسسات الناشئة وتم تسميتها بمديرية المؤسسات الناشئة من خلال اعتماد كل السبل الممكنة لدعمها وتكلّف على الخصوص بإعداد واقتراح عناصر السياسة والإستراتيجية لترقية وتطوير المؤسسات الناشئة.

## الفرع الثالث

## خصائص المؤسسة الناشئة

تتميز المؤسسات الناشئة بأن أعمالها التجارية تقوم على أفكار رائدة وإتباع لحاجات السوق بطريقة عصرية وذكية وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفرع ونذكر منها[3]:

1- آمنة مخانشة، مرجع سابق، ص 785.

2- مرسوم تنفيذي رقم 20-55 مؤرخ في 25 فيفري 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة، ج.ر.ج.ج عدد 12 ، صادر بتاريخ 26 فيفري 2020.

3- مصطفى بورنان، علي صولي، " الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة "، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلّد 11، العدد 01، 2020، ص 133.

**أولاً: مؤسسات حديثة العهد والتكوين**

معظم المؤسسات الناشئة نجدها في السوق التجريبية بحيث من المعروف أن نبدأ بأفكار مفترضة من صاحب المشروع، وتتميز المؤسسات الناشئة بكونها مؤسسات شابة ويافعة وأمامها خيارات إمّا التطور والتحوّل إلى مؤسسات ناجحة أو إغلاق أبوابها والخسارة[1].

**ثانيًا: المؤسسات الناشئة مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة**

أي تتطلب تكاليف صغيرة جدًا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها وعادة ما تأتي هذه الأرباح بشكل سريع وفجائي ومن الأمثلة: Google، منشأة Facebook، منشأة instagram، منشأة Tiktok، وغيرها[2].

**ثالثًا: شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد**

من إحدى السيمات التي تحدد معنى المؤسسة الناشئة «Startup» هي إمكانية نموّها السريع وتوليد إيرادات أسرع بكثير من التكاليف التي تتطلب للعمل بمعنى آخر المؤسسة الناشئة هي المؤسسة التي تتمتع بإمكانية الإرتقاء بعملها التجاري بسرعة أي زيادة الإنتاج والمبيعات من دون زيادة التكاليف كنتيجة على ذلك ينمو هامش الأرباح لديها بشكل كبير يبعث على الدهشة، وهذا يعني أنّ المؤسسات الناشئة لا تقتصر بالضرورة على أرباح أقل لأنّها صغيرة بل على العكس هي مؤسسات قادرة على توليد أرباح كثيرة جدًا[3].

**رابعًا: مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد عليها بشكل رئيسي**

تتميز المؤسسات الناشئة بأنها شركات تقوم على أفكار رائدة «innovative» أي أفكار إبداعية وذلك من أجل إشباع حاجيات السوق فالمؤسسين يتميزون بقدرات إبداعية

1- نور أمال قصاب، صارة بلوفة، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق تخصص قانون العام الاقتصادي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2021-2022، ص 13.

2- آمنة مخانشة، مرجع سابق، ص 775.

3- مصطفى بورنان، علي صولي، مرجع سابق، ص 133.

عالية ومستوى تعلمي مرتفع مع روح المخاطرة، ويعتمدون على التكنولوجيا للنمو والتقدم بالإضافة إلى قدرتهم على تكوين شبكة علاقات فعالة للعثور على التمويل من خلال المنصات على الأنترنت، أو من خلال الفوز بمساعدة ودفع من قبل حاضنات الأعمال[1].

## المطلب الثاني

## تمييز المؤسسة الناشئة عن المؤسسات المشابهة لها

اختلف الفقهاء حول معايير التمييز بين المؤسسات الناشئة وما يشابهها من مؤسسات، وذلك عائد لتقارب المفهوم بينهم واستخراج الفروق الجوهرية، وذلك من خلال تبيان أوجه التشابه والاختلاف، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب حيث سنقارن بين المؤسسة الناشئة والمؤسسة المتوسطة والصغيرة **(الفرع الأول)**، كما سنقوم بمقارنتها مع دار المقاولاتية باعتبارها مؤسسة وهيئة لدعم وتشغيل الشباب الجامعي **(الفرع الثاني)**.

### الفرع الأول

### تمييز المؤسسة الناشئة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة

قد يعتقد البعض أن المؤسسة الناشئة هي مؤسسة صغيرة أو متوسطة في بداية إنشائها، كما قد يعتقد أصحاب الأعمال التجارية أن مشروعاتهم يمكن أن تصنف كمشروع مؤسسة ناشئة، لهذا وجب علينا من أجل التفريق بين كل من المؤسستين تحديد تعريف واضح وكذا الوقوف عند أهم نقاط التشابه والاختلاف بينهما.

**أوّلاً: تعريف المؤسسة المتوسطة والصغيرة**

يتم في هذا الجزء التطرق إلى التعريف القانوني للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة من طرف المشرع الجزائري**(1)** وإعطاء تعريف اقتصادي لها أيضا**(2)**.

1- فاطمة واضح، شهيناز بن سعدي، مرجع سابق، ص 13.

**1- التعريف القانوني:**

لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك بسبب تهميشه من قبل السلطات العمومية المسؤولة عنه، وأول محاولة كانت عن طريق التقرير الخاص ببرنامج تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال القانون رقم 01-18 الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة[1] والمتوسطة حيث جاء من خلال نص المادة 4 من القانون رقم 01-18[2]، والذي عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية أنّها مؤسسة إنتاج السلع و/أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 عامل.
- لا يتجاوز رقم أعمالها 2 مليار دينار جزائري.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي خمسمائة (500) مليون دينار.
- تستوفي معايير الاستقلالية.

أما المادة 6 من القانون نفسه فعرّفت المؤسسة الصغيرة على أنها مؤسسة تشغل ما بين 10 إلى 49 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري، يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار جزائري.

إلا أنه تم إلغاء قانون رقم 01-18 بموجب قانون رقم 17-02،[3] المؤرخ في 10 جانفي 2017 المتضمن القانوني التوجيهي لتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة والذي جاء فيه: أنها مؤسسة إنتاج سلع وخدمات وتشغل من 1 إلى 250 شخص.

---

1- سلمي تسعديت، صايش ليندة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017، ص 16.

2- قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ج.ر.ج.ج عدد 77، صادر في 15 ديسمبر 2001 (ملغى).

3- قانون رقم 17-02، مرجع سابق.

لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة ملايير دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوي مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية

**2-التعريف الاقتصادي:**

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي المنظمة التي يدار فيها مشروعات موجهة لتقدم سلعة أو خدمة والتي تمتاز بصغر حجم الاستثمار فيها من معدات وآلات ورأس مال وعمال، بحيث تمارس نشاطا اقتصاديا يعود بالفائدة على صاحب المؤسسة والمجتمع على أن لا يكون هذا النشاط مخالفا للقانون والنظام والآداب العامة.

ويختلف هذا التعريف من مؤسسة لأخرى ومن فترة زمنية لأخرى فقد تبدو مؤسسة صناعية بالنسبة لمؤسسة في صناعة من نوع آخر[1].

وهناك من يعرف هذا النوع من المؤسسات أنها:" **تلك المؤسسات التي تمتاز بمحدودية رأس المال وقلة العمال، محدودية التكنولوجيا المستخدمة، بساطة في التنظيم الإداري، وتعتمد على تمويل ذاتي حيث يتراوح رأس المال بين 5-65 ألف دولار وعدد العمال أقل من 10 أفراد**"[2].

**ثانيًا: أوجه الاختلاف بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة**

سنتطرق إلى الاختلاف بين المؤسستين من حيث التأسيس**(1)** وأيضا البيئة الصناعية**(2)**، والتمويل**(3)** ومدة المشروع**(4)**.

1- سهيلة عيساني، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013، ص 12.

2- أبو بكر بوسالم، فتيحة عبد اللاوي، أسامة نبيل بسعيد، " الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المقاولاتية في الجزائر- المعيقات والمتطلبات"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 1، 2018، ص 63.

**1-من حيث التأسيس:**

**أ- من حيث الهدف من التأسيس:**

- **المؤسسة الناشئة:** يكمن الهدف الرئيسي من إنشاء المؤسسة الناشئة في تقديم منتج أو خدمة تحدث تأثيرا على السوق والصناعة بشكل عام، وتبدأ بفكرة إبداعية مبتكرة ثم تتجسد على أرض الواقع، ومن الممكن أن تخلق سوق مستهلكة جديدة من الأساس[1].
- **المؤسسة المتوسطة والصغيرة:** لا تقوم هذه المشروعات في الأساس على حلول أو أفكار مبتكرة من أجل تلبية حاجيات الناس، لكن يتم تقديمها في إطار السوق المحلية من طرف صاحب المشروع الذي يسعى لتحقيق التوسع والوصول إلى معدلات ربح عالية[2].

**ب- من حيث خطوات التأسيس:**

- **المؤسسة الناشئة:** تعتمد المؤسسة الناشئة على الابتكار مما يجعل فرص الدعم لها منخفضة، وتحتاج مجهودات كبيرة من طرف رائد الأعمال.
- **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:** تعتمد على خطة عمل واضحة، وتعدد فرصها في الحصول على التمويل أسرع[3].

**2-من حيث البيئة الصناعية:**

- **المؤسسة الناشئة:** عدم وجود خطة عمل، كما أنها تعتمد بصورة كبيرة على الابتكار والتجربة وقلة الفرص الوظيفية التي توفرها، لأنها في البداية تكون غير معروفة.

---

1- علي بخيتي، سليمة بوعوينة، " المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وتحديات"، مجلة الدراسات والأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية، مجلد 12، عدد 4، تيبازة، 2020، ص 541.

2- المرجع نفسه، ص 54.

3- عبد الحميد بشير، حكيم زايدي، " التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق المؤسسات الناشئة، دراسة خاصة بالأعمال"، المجلد 3، عدد 6، جامعة المسيلة، 2020، ص 205.

- **المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:** لها تأثير واضح ومحدد في مجال الاقتصاد المحلي لهذا فإنها توفر فرص عمل بصورة أكبر كما أن احتياجاتها التمويلية ليست ضخمة ما يمنحها تسهيلات وقروض تمويلية[1].

**3- من حيث التمويل:**

- **المؤسسة الناشئة:** قروض تمويل المؤسسات الناشئة مختلفة حيث أن رائد الأعمال لديه الفكرة، فيبدأ في البحث عن مستثمر لها يؤمن بها ويدعمها ماليا[2].
- **المؤسسة المتوسطة والصغيرة:** يقوم صاحب المشروع إمّا بتمويل مشروعه بنفسه من ماله الخاص أو من خلال التقديم على قرض من البنوك أو الاعتماد على المنح المتاحة كأجهزة الدعم.

**4- من حيث مدة المشروع:**

- **المؤسسة الناشئة:** تكون مدّتها مؤقتة لأنها بعد فترة تتطوّر لتحوّل إلى مؤسسات كبيرة أو مشاريع أكبر.
- **المؤسسة المتوسطة والصغيرة:** استمرارها يعتمد على القدرة المالية لصاحبها ونسبة تحقيقها للربح والاستمرارية في السوق، فيمكنها أن تستمر وتظل لفترة غير معلومة (حسب ما تحققه من نجاح)[3].

## الفرع الثاني

## تمييز المؤسسة الناشئة عن دار المقاولاتية

نظرًا للعلاقة والصلة التي تربط بين دار المقاولاتية والمؤسسة الناشئة باعتبارها هيئة أو مؤسسة تعمل على تفعيل ودعم المشاريع الجديدة والمبتكرة من قبل الطلبة في الجامعة، قد يعتبر البعض أنّهما مؤسسة واحدة، ولكن في الحقيقة دار المقاولاتية ما هي سوى همزة

1- فاطمة واضح، شهيناز بن سعدي، مرجع سابق، ص19.
2- عبد الحميد بشير، حكيم زايدي، مرجع سابق، ص205.
3- فاطمة واضح، شهيناز بن سعدي، مرجع سابق، ص19.

وصل تربط بين صاحب فكرة المؤسسة الناشئة وعالم ريادة الأعمال، لهذا وجب التفريق بينهما وهذا ما سنحاول توضيحه من خلال تعريف دار المقاولاتية **(أولا)**، ثم إبراز أهم مهامها اتجاه المؤسسات الناشئة**(ثانيا)**.

**أولا: تعريف دار المقاولاتية**

هي عبارة عن هيئة مرنة مقرها المركز الجامعي تتمثل مهمتها في نشر روح المقاولاتية في الوسط الطلابي وضمان مرافقتهم الأولية من أجل إنشاء مؤسساتهم الخاصة.

هي مشروع قائم على الملكية له أرض ومباني مخصصة له يقوم على تشجيع البحث والتطوير في الجامعة بالشراكة مع رواد الأعمال، وتعتبر من وسائل التفاعل بين المؤسسات التعليمية والمؤسسات الصناعية تقوم على إيصال نتائج البحث العلمي إلى السوق، وتخضع هذه الدور لسلطة ووصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي[1].

**ثانيًا: مهام دار المقاولاتية تجاه المؤسسة الناشئة**

يكمن الدور الرئيسي لدار المقاولاتية في تنمية روح والاستثمار لدى الطلبة الجامعيين وأيضًا تحسيسهم داخل الحرم الجامعي من أجل تحفيزهم على الخروج تدريجيًا من فكرة الوظيفة العمومية نحو الأعمال وخلق مؤسساتهم الاقتصادية، أيضَا من مهامها تقديم الإعانات المالية والشبه مالية مثل وكالة تشغيل الشباب (Ansej)، كذلك تعمل دار المقاولاتية على تنظيم أيام دراسية، ندوات وورشات في مجال المقاولاتية وإرفاقها بزيارات ميدانية للطلبة في المؤسسات الاقتصادية ولقاءات مع مقاولين ناجحين[2].

نستنتج من خلال ما سبق تقديمه أن دار المقاولاتية هي مؤسسة أو كيان اقتصادي قائم بذاته ومنفصل عن المؤسسة الناشئة بل هو يعتبر هيئة تكوينية للطلبة الراغبين في فتح

1- ليندة راهم، دور دار المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة، دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص 44.

2- فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، نوفل سمايلي،" دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية"، مجلة الإبداع، مجلد 9، العدد 1، 2019، ص 190.

مشاريعهم الخاصة والولوج لعالم ريادة الأعمال وتقليل الصعوبات القائمة لهم، وهنا يكمن الفرق الجوهري بين كل من المؤسستين، حيث يمكن القول أنّ انطلاقة المؤسسة الناشئة يمكن أن تكون من دار المقاولاتية.

# المبحث الثاني

# ماهية حاضنات الأعمال

تعتبر حاضنات الأعمال وكيفية الاستفادة منها، الشغل الشاغل لكثير من الدول باعتبارها أحد الوسائل لتحقيق التنمية في المجتمعات، سواء المتقدمة أو النامية، لاسيما أنه في الآونة الأخيرة تزداد كثيرًا الرغبة في أن يكون لكل شخص مشروع خاص به يحقق له الاستقلالية المالية والنمو على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي، وهذا ما توفره الحاضنة للمؤسسات الناشئة، حيث تقدم الدعم المالي والفني للمشروعات الناشئة والجديدة لمساعدتها على التغلب على المشاكل التي يمكن أن تؤدي لفشلها، وتحسين نسب نجاحها في مجال ريادة الأعمال، وهذا ما يجعل منها مؤسسة فعالة ومهمّة في مجال الاقتصاد.

ويعتبر هذا المفهوم تقريبيًا بالنسبة لها، ولهذا من أجل التعرف على الحاضنة أكثر وبشكل أوسع وأعمق سنتطرق إلى مفهومها وتقسيماتها وتصنيفاتها**(المطلب الأول)**، ثم سنتعرض لأهم العوامل والأسباب المساعدة والداعمة لعمل هذه الحاضنات وكذا ما تواجهه من معيقات تعرقل شغلها أثناء مرحلة الاحتضان **(المطلب الثاني)**.

## المطلب الأول

## مفهوم حاضنات الأعمال

يعد مجال المشاريع الصغيرة الناشئة الأكثر تناسبًا لتحقيق الأهداف الطموحة لرواد الأعمال وتفعيل مساهمتهم في التنمية والدفع بعجلة الاقتصاد نحو الأمام، ومن هذا المنطلق يبرز لنا بوضوح دور وفعالية حاضنات الأعمال التي تعمل على تطوير وتحسين مفهوم رعاية المشروعات، سنحاول من خلال هذا المطلب تسليط الضوء عليها كمؤسسة من خلال إعطاء تعريف **(الفرع الأول)**، وإبراز أهم أنواعها والأقسام التي تتكون منها **(الفرع الثاني)**، ثم التطرق لأهميتها في التنمية الاقتصادية وبالنسبة لأصحاب المشروعات الجديدة والأهداف التي تشرطها في بداية الاحتضان لغاية نهايته **(الفرع الثالث)**.

## الفرع الأول

## تعريف حاضنات الأعمال

لكي نحيط بكل مفاهيم حاضنات الأعمال وجب علينا التطرق إلى نشأة حاضنات الأعمال تاريخيًا وكيفية وصولها ليومنا هذا **(أولاً)**، ثم سنقوم بإعطاء تعريف فقهي لها، نذكر من خلاله بعض التعاريف التي أجمع عليها الفقهاء والعارفين في مجال الاقتصاد **(ثانيًا)**، ثم سنعطي لها تعريفًا قانونيًا**(ثالثا)**.

**أوّلاً: نشأة حاضنة الأعمال**

يعد أول ظهور لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية لسنة 1959، بحيث ظهرت متمثلة في مشروع صغير أقيم في مركز التصنيع المسمى Batavia (باتافيا) حيث قامت عائلة بتحويل مقر شركتها التي كانت متوقفة عن العمل إلى مركز للأعمال يتم تأجير وحداته للراغبين في إقامة مشروع مع تقديم الاستشارات لهم في مشروعهم، وقد لاقت هذه الفكرة إعجاب العديد من الشركات وتحوّلت لاحقا لما يعرف الآن بالحاضنة وفي عام 1985 تأسست الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال "NBIA"، وهي مؤسسة خاصة تهدف إلى تنشيط صناعة الحاضنات، ومن هناك لم تتوقف منظومة الحاضنات من التطور ليومنا هذا[1].

**ثانيًا: التعريف الفقهي لحاضنات الأعمال**

مصطلح حاضنة الأعمال مشتق من المعنى الأساسي لمصطلح رعاية (Nurturing) والذي هو تطوير للمؤسسات الناشئة في بيئة محمية، ومن هذا المصطلح تم إعطاء عدّة تعاريف لحاضنة الأعمال نذكر منها:

**1- تعريف الجمعية الوطنية لحاضنات الأعمال NBIA:** هي هيئات تهدف إلى مساعدة المؤسسات المبدعة الناشئة ورجال الأعمال الجدد، وتوفر لهم الوسائل والدعم اللازمين

1- سارة بوعدلة، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر"، مجلة مخبر إدارة الأفراد والمنظمات، جامعة أبو بكر بلقايد، مجلد 4، عدد 1، ص 133.

لتخطي أعباء ومراحل الانطلاق والتأسيس، كما تقوم بعمليات تسويق ونشر منتجات هذه المؤسسة[1].

2- **كما تعرف حاضنة الأعمال:** أنّها مؤسسات قائمة بذاتها أي أن لها كيان قانوني وهي تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون إلى إقامة مؤسسات صغيرة تهدف بشحنهم بدفع أوّلي يمكّنهم من تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق لفترة معينة من الزمن (سنة أو سنتين)، ويمكن لهذه المؤسسات أن تكون تابعة للدولة أو تكون مؤسسات خاصة أو مؤسسات مختلطة[2].

3- **في تعريف آخر:** يرى أصحاب هذا الرأي أن حاضنة الأعمال هي منظومة متكاملة تتعامل مع كل مشروع في البداية وكأنه وليد يحتاج للرعاية الفائقة والاهتمام الشامل لحمايته من المخاطر التي تحيط به ولتزويده بطاقة الاستمرارية، وتدفع به تدريجيًا لقدرته على الاعتماد على ذاته[3].

4- **تعريف موقع UKBI:** مزيج فريد وشديد المرونة في عمليات سيرورة تطوير الأعمال والبيانات والناس بقصد رعاية الأعمال الجديدة والصغيرة في أصعب مراحل البدايات المبكرة[4].

انطلاقا من التعاريف السابقة نستنتج أن حاضنات الأعمال تقوم بدور الوسيط قبل مرحلة بدء النشاط ومرحلة النمو، وتعد بمثابة حلقة الوصل لحماية المشروعات النامية

1- علاء الدين بوضياف، محمد زبير، مرجع سابق، ص 88.

2- المرجع نفسه، ص 89.

3- نورة زبيري، عائشة بن عثمان، فاروق فخاري، " دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسة الناشئة بالإشارة لحالة الجزائر"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 2020، ص 54.

4- بن الشيخ الحسين جويد، دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020، ص 14.

والصغيرة في مرحلة نضوجها ثم تقوم بالانفصال عنها وفتح المجال نحو دعم مشاريع أخرى[1].

**ثالثًا: التعريف القانوني لحاضنة الأعمال**

لم تحظى حاضنات الأعمال باهتمام كبير في الجزائر قبل 2003 ما عدا قانون رقم 01-55 لعام 2001، الذي عرفها أنها شكل من أشكال الحضانة وأن دورها يقتصر على دعم المشاريع القائمة على الخدمات فقط، بيّن المشرع الجزائري أشكال وأنواع حاضنات الأعمال والهيئات والمنظمات التي تديرها[2].

## الفرع الثاني

## أنواع حاضنات الأعمال

نظرًا لما تقدمه حاضنات الأعمال من دعم ومساندة المشاريع الأخرى جعل منها تتوسع بشكل كبير وتنقسم إلى عدة أشكال وأنواع، سواء من حيث الهدف أو حسب طبيعة خدماتها المقدمة ويمكن استعراض هذه الأنواع على النحو التالي:

1- **حاضنة الأعمال العامة:** هي تلك الحاضنة التي تتعامل مع المشاريع الصغيرة ذات التخصصات المختلفة والمتنوعة في كل المجالات الإنتاجية والصناعية والخدماتية دون تحديد مستوى تكنولوجي لهذه المشاريع.

2- **حاضنة الأعمال التكنولوجية:** هي حاضنات ذات وحدات الدعم العلمي والتكنولوجي التي تقام داخل الجامعات ومراكز الأبحاث، وتهدف للإستفادة من الأبحاث العلمية وتحويلها لمشاريع ناجحة[3].

---

1- العربي تيقاوي، مداخلة بعنوان: "دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية من وجهة نظر العاملين"، بحث مقدم إلى ملتقى الدولي بعنوان: " المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال "، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، خلال أيام 6، 7، 8، أبريل 2010.

2- نقلا عن أسماء بللعما، نور الدين كروش، "حاضنات الأعمال كدعامة لمرافقة المؤسسات الناشئة بالجزائر، دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة "، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 7، العدد 3، 2020، ص 207.

3- عمار زودة، حمزة بوكفة، " حاضنات الأعمال كنظام داعم لبناء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر"، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد2، ديسمبر 2014، ص 60.

**3-حاضنة دولية:** تعمل هذه الحاضنات على استقطاب رأس المال الأجنبي وإدارة عمليات نقل التكنولوجيا وتهدف لتشجيع عمليات التصدير للخارج.

**4-الحاضنة الإقليمية:** تقدم هذه الحاضنة في منطقة معينة بهدف تنميتها وتعمل على استخدام الموارد المحلية من الخدمات واستثمار الطاقات البشرية العاطلة في هذه المنطقة أو خدمة إقليمية معينة[1].

**5-الحاضنة الصناعية:** حاضنة تقام داخل منطقة صناعية بعد تحديد احتياجات هذه المنطقة من الصناعات المغذية والخدمات المساندة، حيث يتم فيها تبادل المنافع والمعارف بين المصانع الكبيرة والمؤسسات الصغيرة المنتسبة.

**6-حاضنة الانترنت:** تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال الأنترنت والبرمجيات الناشئة على النمو حتى الوصول لمرحلة النضج[2].

**7-حاضنة مفتوحة:** تتمثل في الحاضنات التي تقام من أجل تطوير المشاريع والصناعات القائمة بالفعل، حيث تقام في أماكن التجمعات الصناعية كمركز متكامل لخدمة ودعم المشاريع المحيطة[3] .

**8-حاضنة تقنية:** تتميز المشروعات الصغيرة داخل الحاضنة بمستوى تقني متقدم مع استثمار تصميمات مقدمة لمنتجات جديدة غير تقليدية مع امتلاكها لمعدات وأجهزة متقدمة[4].

---

1- حميدي زقاي، أسماء ميلودي، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسة الناشئة "، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 7، العدد3، 2020، ص 251.

2- عبد الله بلعيدي، " دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجربة الصينية والتجربة الماليزية "، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، العدد 11، ص 131.

3- عمار زودة،" دور نظام حاضنات الأعمال في دعم وتطوير وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لتجربة مشاتل الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 7، ديسمبر 2017، ص 436.

4- حميدي زقاي، أسماء ميلودي، مرجع سابق، ص 252.

## الفرع الثالث

## أهمية حاضنات الأعمال وأهدافها

سنتطرق هنا إلى الأهمية والدور الذي تلعبه حاضنات الأعمال في أعمال ومشاريع المؤسسات الناشئة **(أولاً)**، ثم سنذكر أيضا الأهداف التي تسعى إليها ولتحقيقها من خلال احتضانها للمؤسسة الناشئة **(ثانيًا)**.

### أوّلاً: أهمية حاضنات الأعمال

تقدم حاضنات الأعمال جميع أنواع الخدمات التي تساعد المؤسسات المختصة على النمو والتطوّر والاستقرار في مرحلة الانطلاق وهذا ما جعل لها أهمية كبيرة في مجال ريادة الأعمال ونذكرها على النحو التالي:

**1-الأهمية الاقتصادية:**

تتولى حاضنة الأعمال رعاية المشرعات الناشئة وتقوم بتطويرها ودفعها للنمو الفعّال من خلال تقديم الخدمات الاستشارية من كافة النواحي.

- تقوم الحاضنات باحتضان أصحاب الأفكار الإبداعية ورعايتهم داخل حيّز مكاني محدّد، ويقدم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين ورواد الأعمال من أصحاب الأفكار الجديدة.
- توفير الموارد المالية لطبيعة هذا النوع من المشاريع.
- توفير الخدمات الإدارية اللازمة وكذلك الاستشارات الفنية والتسويقية[1].
- توفير سبل النجاح عن طريق:

أ- **مصادر التمويل:** يمكن للحاضنات مساعدة المنشآت الجديدة المنتسبة إليها في سهولة التواصل من الراغبين في الاستثمار في هذه المنشآت.

1- مبارك بلالطة، "حاضنات الأعمال في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلد 04، عدد 28، 2013، ص 15.

**ب- الخدمات القانونية:** تقدم عدّة خدمات للمنشآت الجديدة مثل إجراءات التأسيس والتسجيل تحرير العقود والتراخيص وكل ما يتعلق بحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع[1].

**ج- شبكات تواصل واسعة:** تقوم الحاضنات بإقامة وتسهيل الندوات والمعارض بهدف جلب العديد من الممولين ذلك من أجل تواصلهم مع المنشآت المنتسبة إليهم وأيضا من أجل الترويج والنشر على وسائل التواصل الاجتماعي[2].

**2- الأهمية الاجتماعية:**

تساهم حاضنات الأعمال في ترقية وتطوير المجتمع المحلي وأيضا تطوير بيئة الأعمال وإقامة المشاريع التنموية المساعدة للمجتمع في كافة مجالات الحياة، وبهذا تكون الحاضنة بمثابة مركز لنشر روح العمل الحر وأيضًا المساهمة بطريقة ما بالتقليل من آفة البطالة التي عرفت انتشار واسعًا في الآونة الأخيرة.

كما أنها تشمل مصدرًا من مصادر الإبداع بالنسبة للشباب ورافدا هاما من روافد الدخل في الاقتصاد الوطني لأن الحاضنة تلعب دورا في تقنية المدخرات الصغيرة والاستفادة منها وتوظيفها في إقامة استثمارات ناجحة، وكما أنها تساهم في إيجاد فرص عمل جديدة وتوفير منتجات تخدم السوق الإقليمي وتطوّر الحركة التصديرية على مستوى الاقتصاد[3].

**ثانيًا: أهداف حاضنات الأعمال**

تهدف حاضنات الأعمال كفكرة أساسية إلى احتضان المؤسسات المبتكرة والمشاريع الناشئة وهي من خلال ذلك تسعى لتحقيق جملة من المساعي يمكننا اختصارها في:

1-تقليل مخاطر الأعمال المرتبطة بالمراحل الأولى لبداية نشاط المشروع وتقليص الفترة الزمنية اللازمة لتنمية نشاط المشروع وتطوير إنتاجه مع زيادة معدلات النجاح وتشجيع

1- أمل هاشم علي، "حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية"، المجلد 11، العدد 1 (الجزء الثاني)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2020، ص 260.

2- المرجع نفسه، ص 264.

3- مبارك بلالطة، مرجع سابق، ص ص 15-16.

الأفكار المتميّزة وضمان ديمومة المؤسسات المحتضنة عن طريق مساعدتها للتوصل إلى أنواع جديدة من المنتجات أو مجالات جديدة من النشاط[1].

2-مساعدة خريجي الجامعات والمعاهد العليا على إقامة مؤسساتهم ومشاريعهم الخاصة.

- مساعدة الباحثين على الانتفاع بنتائج الأبحاث التي ينفذونها في مرحلة العمل المخبري إلى مرحلة التطبيق العملي بهدف الإنتاج التجاري.
- ربط المؤسسات المختصة بالقطاعات الصناعية والتجارية في الدول الصناعية المتقدمة[2].

3- في مجال ريادة الأعمال تكمن أهداف حاضنة الأعمال في:

- تكوين جيل من الرياديين القادرين عل خلق فرص عمل ذات قيمة مضافة وتخريج مؤسسات ناجحة تمتلك القدرة على البناء في مجال ريادة الأعمال.
- ابتكار وتنويع مجالات النشاط التجاري في الاقتصاد المحلي[3].

## المطلب الثاني

## العوامل المؤثرة في نجاح حاضنات الأعمال ومعوقات إنشاءها

توجد عوامل عديدة تساهم في نجاح حاضنات الأعمال، وعوامل أخرى تمكننا من الحكم على مدى نجاح حاضنات الأعمال في تحقيق الأهداف المرجوة منها، ناهيك عن الدور الفعّال الذي تلعبه هذه الأخيرة في دعم التنمية الاقتصادية والصناعية **(الفرع الأول)**، وفي طريقها إلى تحقيق مجموعة هذه الأهداف تواجه العديد من المعوقات والقيود التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف **(الفرع الثاني)**.

---

1- نورة زبيري، عائشة بن عثمان، فاروق فخاري، مرجع سابق، ص 55.

2- محمود حسين الوادي، " دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الأردنية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2010، ص ص 12-13.

3- نور الدين نوي، سلمى مميش، " دور حاضنات الأعمال في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة، (دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله)، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 2020-2021، ص 6.

## الفرع الأول

## عوامل نجاح حاضنات الأعمال

يتطلب إنشاء حاضنات الأعمال تظافر العديد من الجهود بما يؤدي في النهاية إلى الأهداف التي يمكن أن تحققها الحاضنة، وهناك مجموعة من العوامل التي يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند إقامة حاضنات الأعمال والتي تشمل ما يلي[1]:

**1- دراسة مناخ ابتكار الأعمال في المجتمع:**

الحاضنات الأكبر نجاحًا هي التي تستطيع الاستجابة لحاجات رجال الأعمال المبتكرين، ولمعرفة الاحتياجات الخاصة بإنشاء الأعمال في مجتمع ما يلزم القيام بدراسة جدوى للتعرف على العملاء المرتقيين للحاضنات والأعمال التي يباشرونها، وهذه المعلومات تساعد على تحديد الحجم الأمثل والموقع المناسب وغاية البرنامج أو يخدم في التنبؤ بأي المشاريع التي ليس لها فرصة في النجاح ومن الممكن للحاضنات أن تلعب دورًا حيويًا في جهود تنمية وبناء الاقتصاد المحلي[2].

**2- الابتكار والواقعية:**

المرونة من أكثر الخصائص التي تتميّز بها الحاضنات آليات للتنمية الاقتصادية، لهذا يفضل التحكم في الميل إلى الابتكار عن طريق استكشاف الحقيقة الواقعة في المجتمع المقصود بالتنمية[3].

**3- مدير الحاضنة:**

يؤدي مدير الحاضنة دورًا أساسيًا في نجاحها، إذ يجب أن تتوفر فيه بعض المهارات

---

1- سارة تيبيقي، نسرين بن شعبان، دور حاضنات الأعمال كآلية لتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة 2020-2021، ص 31.

2- المرجع نفسه، ص 31.

3- بسمة فتحي عوض برهوم، دور الحاضنات الأعمال التكنولوجيا في حل مشكلة البطالة لريادي الأعمال قطاع غزة، دراسة مستكملة لمتلكبات الحصول على درجة الماجستير في إقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014، ص 84.

في مجال تخطيط الأعمال والإدارة والتسويق والمحاسبة، إضافة إلى الوقت الذي يستطيع أن يقضيه مع المشروعات المنتسبة بداخل الحاضنة، ويحتاج المدير قبل كل شيء إلى القدرة العلمية على العمل مع القائمين على المشروعات وتحليل نقاط القوّة والضعف في كل مؤسسة، ويتمكن من اكتشاف المشاكل قبل أن تتبلور[1].

**4-الانتقاء الجيّد للمؤسسات الحاضنة:**

هناك مجموعة من الشروط تضعها الحاضنة أمام المؤسسات التي تتقدم للانضمام إليها، إذ تقوم الحاضنة من خلال ذلك بإنتقاء المؤسسات التي تمتلك القدرة على النمو السريع والمرتبط بالتقنيات المتقدمة لضمان عدم تقادم هذه التقنيات مع تقديم خطة عمل تفصيلية ومحدّدة تتضمن الفكرة أو الابتكار الجديد الذي تتقدّم به المؤسسة[2].

**5- دعم المجتمع:**

من المهم أن تكسب الحاضنات الدعم المعنوي والعلاقات التجارية للسكان المحليين القاطنين بمكان تواجد الحاضنة، وقد يأتي الدعم من الإمارة أو المحافظة أو من الجامعات أو من الشركات الكبيرة[3].

**6-خلق فرص النجاح:**

يمكن تحسين صورة الحاضنة من خلال وجود مبنى جديد أو مجدّد، وجود صلات بالمؤسسات المحلية متخرجة ناجحة، إنّ الارتباط بالحاضنة وقصص النجاح التي تصنعها لها أمور تساعد في خلق فرص النجاح، ممّا يفيد الحاضنة ومنشآتها المختلفة[4].

**7- وجود خطة مالية سليمة:**

من الأفضل توفر التمويل من مرحلة بداية دراسة الجدوى إلى بداية افتتاح الحاضنة

1- بن الشيخ الحسين جويد، مرجع سابق، ص 28.

2- المرجع نفسه، ص 28.

3- علي قابوسة، " دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والكبيرة "، مجلة البحوث والدراسات، العدد 14، السنة 2012، ص ص 190-191.

4- المرجع نفسه، ص 191.

حتى يُتاح للبرنامج فرصة النجاح على المدى الطويل فالخطة المالية المثلى القائمة على التيقن من مصادر دعم المشروع تؤثر في المقدرة على جلب المستثمرين والداعمين[1].

**8- وضع أهداف واقعية للمشروع:**

الهدف من برنامج الاحتضان هو توفير الدعم المتواصل من جانب المجتمع وقادة الأعمال، وتحقيق نجاح بعيد المدى لأصحاب الأعمال المبتكرين في المجتمع المحلي ويدرك كل الممارسين والخبراء في حاضنات الأعمال أنّه يجب أن تكون هناك عوامل أساسية معينة لنجاح الحاضنات والتي منها تتطوّر حاضنة الأعمال ذات الجودة مع مرور الوقت[2].

## الفرع الثاني

## المعوّقات المؤثرة في نجاح حاضنات الأعمال

إنّ نجاح حاضنات الأعمال في تنفيذ وتحقيق أهدافها في احتضان المؤسسات الناشئة التي تمتلك قدرًا من الإبداع ولها فرص تسويقية ولكن تحتاج إلى توفر البيئة الملائمة حتى تتمكن من الثبات والاستقرار في السوق بدون عوائق ومشاكل تحد من قدرتها على الاستمرار في السوق، ويأتي هذا كله بمجموعة من العوامل نوجزها في ما يلي[3]:

- قد تواجه الحاضنة في بعض الأحيان مشكلة الاعتمادية التي قد تتهجمها الشركات المختصة واعتمادها على الحاضنة في القيام بكافة أعمال المشاريع الخاصة بهم.
- عدم حصول الحاضنة على كافة وسائل الدعم من المجتمع المحلي الذي تنتمي إليه وخاصة في بداية تأسيسها، الأمر الذي يؤثر على طبيعة الخدمات وحجمها والتي يكون بالإمكان تقديمها وتوفيرها وخاصة المساعدات المتعلقة بالتمويل والتي تشكل حجر الأساس لكل الحاضنة والمشاريع المختصة[4].

1- بسمة فتحي عوض برهوم، مرجع سابق، ص 84.

2- المرجع نفسه، ص 84

3- سهيلة عيساني، مرجع سابق، ص 76.

4- سارة تيبيقي، نسرين بن شعبان، مرجع سابق، ص 34.

- التوقعات المرتبطة بمدى حجم الخدمات التي كان بالإمكان الحصول عليها من قبل المشاريع وخاصة الفنية، الإدارية، والمالية، وبالتالي خيبة الأمل وعدم تلبية الحاضنة هذا الطلب على مستوى الطموح المراد به[1].
- كما يمكن اعتبار مجموعة من المعوقات تشترك في الكثير من الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة، يمكن إدراجها فيما يلي:

✓ قلة النصوص التشريعية والقانونية المسهلة لنشاط الابتكار والاختراع والبحث والتطوير.

✓ ضعف مستوى العلاقة بين الجامعة والشركات الصناعية.

✓ نقص الكفاءة العلمية والتكنولوجية ذات التأهيل العالي، وهجرة الأدمغة نحو الخارج.

✓ انعدام الهيئات المساعدة والمدعمة ماليًا لنشاطي الإبداع والابتكار.

✓ ضعف ميزانيات البحث والتطوير والابتكار داخل الشركات الصناعية والدول أيضًا[2].

✓ وجود فجوة كبيرة بين قطاعات التصنع ومؤسسات البحث العلمي.

✓ عدم مشاركة القطاع الخاص في عمليات التمويل بشكل فعّال.

✓ ضعف قنوات الاتصال بين المؤسسات الوسيطة الداعمة والمؤسسات العلمية البحثية.

✓ غياب التنسيق والتعارف بين المشاريع الصناعية المشابهة في مجال صناعي واحد[3].

1- سارة تيبيقي، نسرين بن شعبان، مرجع سابق، ص 34.

2- عبد الرؤوف عزّ الدين، توفيق تمار، حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في ملتقى حول دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 19 ديسمبر 2019، ص 77.

3- عبد الرؤوف عزّ الدين، توفيق تمار، مرجع سابق، ص 77.

# الفصل الثاني

# دور حاضنات الأعمال في تجسيد ودعم المؤسسات الناشئة

تعتبر المؤسسات الناشئة أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة لأي دولة في عصرنا الحالي، والتي بدورها ترتكز على دعامة مهمة في عملها والمتمثلة في حاضنات الأعمال، حيث تلعب هذه الأخيرة دورا في العديد من المسارات التنموية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي وسيلة لها مكانتها من خلال تجسيد الإبداع البشري إلى مشروعات ناجحة ومنتجة، ذلك غير تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لهذه المؤسسات الناشئة إلى أن تصبح قادرة على الاستقرار، ذلك من خلال الاعتماد على طرق ووسائل وخطة عمل منظمة طوال فترة احتضانها للمشروع **(المبحث الأول)**، وقد تبنت الجزائر هذه الفكرة في مجال ريادة الأعمال وأولتها اهتماما كبيرا خلال السنوات الأخيرة واعتبرتها نمط اقتصادي جديد لتحقيق التنمية وخلق اقتصاد بعيدا من قطاع المحروقات والمواد الطاقوية ومن أجل ذلك سخّرت إمكانيات لدعم نمو إنشاء حاضنات الأعمال في كافة أنحاء البلاد وذلك للرقي بتجربتها نحو مراتب أعلى وأفضل مقارنة بباقي الدول **(المبحث الثاني)**.

# المبحث الأول

# آليات دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة

نظرا إلى الدور الرئيسي الذي أصبحت تلعبه المؤسسات الناشئة في الاقتصاديات المعاصرة، وبسبب هشاشة هذه المؤسسات أمام مواجهة المنافسة الدولية الحادة عمدت الحكومات إلى توفير عدد من آليات الدعم، و من أبرز هذه الآليات حاضنات الأعمال وتقوم هذه الأخيرة بتقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة لإنشاء المؤسسات الناشئة، خصوصا القائمة على المبادرات الجديدة إلى أن تصبح قادرة على الاستمرار والمنافسة في المحيط الخارجي، ويمر هذا المشروع الجديد في مسيرته نحو الوصول إلى السوق و ولوج مجال ريادة الأعمال بسلسلة من التطورات من مرحلة انطلاقه إلى مرحلة تخرّجه تحت إشراف حاضنات الأعمال كمرافق **(المطلب الأول)**، ويتجسد دعم هذه الأخيرة في مجموعة من الخدمات والامتيازات تقدم للمؤسسات الناشئة **(المطلب الثاني)**.

## المطلب الأول

## مراحل احتضان المؤسسة الناشئة

تعتبر حاضنات الأعمال من بين أهم المؤسسات فاعلية ونجاحا في الإسراع في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية، وخلق فرص جديدة وتوفير مختلف الأدوات اللازمة لنجاح المشروع لذلك فإنّها تتم برعاية ومتابعة المؤسسات الملتحقة بالحاضنة وذلك بتسطيرها برنامجا دقيقا وخطة واضحة من لحظة تبنيها لمشروع المؤسسة الناشئة وذلك انطلاقا من فكرة المشروع **(الفرع الأول)**، وصولا عند تجسيد الفكرة على أرض الواقع **(الفرع الثاني)**، ليتم بعد ذلك العمل على تطوير المشروع ومتابعته ميدانيا **(الفرع الثالث)**، وأخيرا تتوّج هذه المراحل بتوجيه المشروع نحو المحلية أو العالمية وهنا ينتهي دور الحاضنة **(الفرع الرابع)**.

## الفرع الأول

## مرحلة خلق فكرة المشروع

تُعرفُ كذلك باسم الفكرية الاستثمارية وهي عملية ابتكارية إبداعية يتم من خلالها خلق أو توليد فكرة المشروع، وذلك بإيجاد حل مبتكر تماما لمشكلة يعاني منه عدد كبير من الأشخاص ضمن سوق كبيرة، أو يكون المشروع أداة لتلبية احتياج ما، أو من خلال تطوير حل قديم متواجد بالفعل مع إعادة هيكلته.[1]

أو بتوليد أفكار بديلة أو تصغير المشكلة أو النظر إليها من زاوية مختلفة تماما أو تحسينها.

في الحقيقة الأفكار هي أشياء ثمينة بالطبع، ولكنها تظل حبيسة للعقول إن لم تجد من يعمل على تطويرها وتحويلها إلى واقع ملموس.[2]

## الفرع الثاني

## مرحلة ما قبل الاحتضان

تتعلق هذه المرحلة أساسا بمساعدة رائد الأعمال بتطوير فكرة الأعمال، ويكون ذلك قبل التحاق المؤسسة الناشئة بالحاضنة، إذ لا بد من إجراء لقاء بين رائد الأعمال وإدارة الحاضنة وذلك بهدف تحليل الفكرة وتقييم مدى صلاحيتها، وتقييم الإبداع من خلال كفاءات داخلية، ولجان خارجية، وكذلك تساعد حاضنة الأعمال رائد الأعمال على تعريف فكرة أعماله بشكل دقيق ووضع نموذج أعمال من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

من هم المستهلكين المستفيدين؟ ما هي قنوات التوزيع؟ من ينشئ ويمول المشروع؟ وإعداد خطة الأعمال: يكون بإتمام خطط الأعمال والتقديرات المالية، والتدريب في هذه المرحلة يتعلق بالمهارات الإدارية ومواضيع أكثر تخصص (حقوق الملكية، والقوانين، والتشريعات الإدارية...) كما سبق الإشارة إليه فليس من الضرورة أن يكون المقاول ذو درجة

1- مصطفى داسة، المقاولاتية وريادة الأعمال، دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2022، ص88.

2- مصطفى داسة، مرجع سابق، ص88.

أكاديمية.[1]

## الفرع الثالث

## مرحلة الاحتضان وتطوير المشروع

في هذه المرحلة تتطلّع حاضنات الأعمال إلى تقديم حزمة متكاملة من الخدمات المتنوعة التي تتلائم مع احتياجات المؤسسة المحتضنة وتطلعاتها المستقبلية ويخصص لها موقع يتناسب مع نوع نشاطها وحجمها،[2] كذلك يتم من خلالها متابعة أداء المشروع ميدانيا ومساعدته على تحقيق معدّلات نمو عالية من خلال المساعدات والاستثمارات والدورات التدريبية التي تتم داخل الحاضنة، إضافة إلى المشاركة في الندوات وورش العمل، إلى جانب توفير المكاتب المجهزة ومتطلبات الاتصالات الأساسية، وتقديم الخدمات المساندة مثل (التنظيف، الصيانة، الأمن، الحراسة).[3] بالإضافة إلى:

- توقيع النظام الداخلي للحاضنة.
- تقديم الوثائق المتعلقة بصاحب المشروع.
- توفير مكتب مجهز بالوسائل الضرورية للقيام بالأعمال الإدارية.
- توفير الخدمات الإشهارية في الموقع الالكتروني التابع للوكالة.
- الإرشاد والدعم والتكوين والمشاركة في التظاهرات التي تنظمها الحاضنة.[4]

---

1- شريفة بوالشعور، " دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد04، عدد2، 2018، ص425.

2- سميرة ناصري، مريم عثماني، (المؤسسات الناشئة والحاضنات في الجزائر بين متطلبات الاستقرار وتحديات الاستمرار) ملتقى وطني 12 حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، يوم 15 فيفري2021، ص123.

3- نفيسة بامحمد، كمال برباوي، مصطفى بن شلاط، "حاضنات الأعمال كآلية مستحدثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد07، عدد03، 2022، ص238.

4- سيد احمد قادري، مراد ناجم مولاي، أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة، دراسة حالة مشتلة أدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020-2021، ص38.

## الفرع الرابع

## مرحلة التخرج من الحاضنة ومرحلة ما بعد التخرج

### أولا: مرحلة التخرج من الحاضنة:

هي المرحلة النهائية بالنسبة للمشروعات داخل الحاضنة حيث يتوقع أن يكون المشروع قد حقق قدرًا من النجاح والنمو وأصبح قادرًا على بدء نشاطه خارج الحاضنة بحجم أعمال أكبر.[1]

ويتوسع سوقها من المحلية إلى العالمية، يتم وضع خطة للخروج التي يحددها برنامج الحاضنة (بعد العمل على تدويلها وتسويقها إلكترونيا)، ويكون ذلك وفق متطلبات التخرج حسب جملة من المعايير على غرار عوائد المؤسسة أو على مستوى التوظيف، بالرغم من أنه في هذه المرحلة يصبح المشروع قائم وقادر على ممارسة نشاطه خارج الحاضنة بشكل تام، وأكثر من ذلك فهناك يمكنه أيضا الاستمرار في الاستفادة من خدماتها وتوجيهاتها حتى بعد الخروج.[2]

### ثانيا: مرحلة ما بعد التخرج من الحاضنة

تتم إجراءات تسجيل المستفيد ومشروعه كعضو منتسب للحاضنة حيث يتم متابعة معدل أداء مشروعه خارج الحاضنة وتذليل العقبات التي يواجهها في بداية مرحلتها الانتقالية علاوة على تقديم الخدمات والاستشارات التي يحتاجها المشروع من خلال المساعدات والاستشارات من الأجهزة المتخصصة بإدارة الحاضنة بجانب مشاركته في الندوات وورش العمل والدورات التدريبية والاشتراك في المعارض.[3]

---

1- عبد الله بلعيدي، "دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجربة الصينية والتجربة الماليزية"، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، عدد11، ص141.

2- نورة زبيري، عائشة بن عثمان، فاروق فخاري، مرجع سابق، ص59.

3- رمزي قلمين، يوسف قرموج، دور حاضنات الأعمال في دعم وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة محضنة، مشتلة باتنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، 2022، ص31.

## المطلب الثاني

## الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسة الناشئة

تهدف الحاضنات إلى تطوير أفكار جديدة لخلق مؤسسات إبداعية جديدة والمساعدة في توسيع مؤسسات قائمة ومساعدة أصحاب الابتكارات والاختراعات في تحويل أفكارهم إلى منتجات ونماذج وعمليات قابلة للتسويق، وهذا ما يجعلها تلتزم بتقديم مجموعة من الخدمات والإعانات للمشروع المحتضن وأول ما يجعل هذا الأخير قيد التنفيذ والانطلاق هو الدعم المادي وتقديم إعانات مالية كرأس مال أولي **(الفرع الأول)**، تلعب كذلك دورًا فنيا من خلال تقديم الاستشارات والتعليمات الخاصة بالمجال **(الفرع الثاني)**، كما تعتبر حاضنة الأعمال معهد تعليم يتعلم فيه أصحاب المشاريع كل ما يتعلق بريادة الأعمال **(الفرع الثالث)**، إضافة إلى تقديم خدمات قانونية مرتبطة بأمور عديدة كالتأسيس، التسجيل...**(الفرع الرابع)**.

### الفرع الأول

### تمويل حاضنات الأعمال للمؤسسة الناشئة

هناك عدّة آليات لتمويل المؤسسات الناشئة عبر المراحل المختلفة من حياتها تحت غطاء الحضانة نذكر أبرزها:

**أولا: توفير الدعم الحكومي**

وحدها السياسة الحكومية من لديها القدرة على خلق بيئة متطورة جيدة للمؤسسات الناشئة مثل الضرائب وقروض الفائدة، ولعل الطريقة الأمثل لذلك تكون عن طريق إنشاء

صناديق خاصة لهذا النوع من المؤسسات.[1]

والتي تكون مناسبة مع سياسة الصناعة الوطنية والابتكار من خلال تقديم التمويل كما يمكن للحكومة أيضا تقديم الخدمات الاستشارية ذات الصيغة القانونية، التسويقية والتمويلية.[2]

**ثانيا: الحصول على دعم السوق المالي**

يعتبر السوق المالي قناة تمويلية مباشرة للمؤسسات الناشئة لقدرتها على توفير احتياجات تمويلية مختلفة سواء كان ذلك عن طريق تجهيز سوق للمؤسسات الناشئة والتي تعمل على تلبية الطلب المالي لهذا النوع من المؤسسات، كما يمكن استخدام سوق السندات للحصول على التمويل اللازم.

**ثالثا: تطوير الوظيفة المالية**

والتي تعتبر قناة تمويلية مباشرة بين المؤسسة والبنوك التجارية أو البنوك المتوجهة لتمويل هذا النوع من المؤسسات والتي يمكن أن تلبي طلبها المالي، ويمكن الاعتماد على عدّة وسائل تمويلية جديدة: الائتمان التجاري، التمويل التأميني، التمويل اللوجيستي، ضمان قانوني وائتماني آمن.

**رابعا: التمويل عن طريق رأسمال المخاطر**

هو عبارة عن أسلوب وتقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات رأسمال المخاطر أو ما يسمى كذلك بالشركات الاستثمارية وهي تقنية لا تقوم على تقديم سيولة نقدية فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك هو يخاطر بأمواله إذ في

1- أحمد بوريش، فاطمة بن شعيب، "تجربة حاضنات الأعمال كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة وانعكاساتها على تحقيق التنمية تجارب ومقارنات"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد05، عدد02، 2022، ص730.

2- أحمد بوريش، فاطمة بن شعيب، مرجع سابق، ص _ ص ، 730 _ 731.

هذا النوع من التمويل يتحمل المستثمر كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول.[1]

من منطلق إدراك أهمية قطاع المؤسسات الناشئة قامت الحكومة باتخاذ تدابير متنوعة لمساعدة حصول هذه المؤسسات على التمويل فلخصها:

1- إصلاح الحواجز القانونية التنظيمية القائمة.

2- وضع إجراءات لتنمية وتطوير السوق التمويلية للمؤسسات الناشئة.

3- التدخل في السوق بصورة مباشرة لإعطاء قوة ودفعة تحفيزية لإقراض المؤسسات الناشئة.[2]

## الفرع الثاني

## تقديم الخدمات التقنية

يعتبر وجود بيئة مشجعة لنقل التقنية مطلبًا أساسي لنجاح الحاضنات التقنية في حصول المنشآت المنتسبة لها على التقنيات المعنية اللازمة لتطويرها ونموّها، كما تعد من أهم الخدمات التي تقدّمها الحاضنات التقنية لمنتسبيها برامج التعاون والتنسيق بين هيئات نقل التقنية والحاضنات، إلى جانب تأمين وسائل استفادة المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من المرافق التقنية والمكتبات وقواعد المعلومات، مع توفر سبل استعانتها بالخبراء والمختصين المتميزين، وترتيب طرق استخدامها عن طريق عقود واتفاقيات خاصة.[3]

---

1- زهرة بوصوفة، نادية أعراب، (آليات تدعيم وتمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري)، أشغال الملتقى الوطني، المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، بن يوسف بن خدة، 10 مارس 2022، ص130.

2- محمد هاني، كتاب جماعي بعنوان المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر، ص57.

3- مريم نبيلة هاشيم، عبد القادر مومني، "الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الناشئة"، مجلد04، عدد01، الجزائر، 2022، ص ص56-57.

أما بالنسبة للحاضنات المرتبطة بالجامعات فتعتبر استفادة المنشآت المنتسبة لهذه الحاضنات من الأكاديميين والباحثين في هذه الجامعة.[1]

إلى جانب طلابها (عن طريق الإعارة أو تقديم الاستعارات أو بالمشاركة في الأبحاث والتسويق)، من أهم الميزات التي توفرها الحاضنة للمنشئات المنتسبة لها.[2]

**الفرع الثالث**

**التعليم وسيلة للوصول إلى المعرفة**

تقديم المساعدة فيما يخص البحث والاستشارة والتدريب الأوّلي، والمساعدة في تطوير المنتجات والتسويق، حاضنات الأعمال تعمل على ملئ الفراغ وتعويض النقص الموجود الناجم عن عدم إمكانية كل شخص على اتفاق الوقت والمال اللازم لمزاولة الدراسة والحصول على درجة جامعية في إدارة الأعمال وتساعد برامج الحاضنات على سد هذه الفجوة أو الثغرة من خلال توفير التدريب الأوّلي للمقاولين.[3]

**الفرع الرابع**

**توفير الخدمات القانونية**

تحتاج المؤسسات المنتسبة للحاضنات إلى خدمات قانونية مرتبطة بأمور عديدة، مثل تأسيسها وتسجيلها وكتابة عقود الترخيص وما يتعلق منها بحماية الملكية وبراءة الاختراع.

يمكن للحاضنات تخفيض التكلفة العالية المرتبطة بتوفير هذه الخدمات القانونية إلى المؤسسات المنتسبة لها، وذلك بتوحيد مقدّمي هذه الخدمات والاتفاق معهم لتقديمها بصفة دائمة وجماعية.

---

1- نفيسة بامحمد، كمال برباوي، مصطفى بن شلاط، مرجع سابق، ص239.

2- نفيسة بامحمد، كمال بربادي، مصطفى بن شلاط، المرجع نفسه، ص239.

3- خيرة حدبي، محمد سحنون، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021/ 2022، ص17.

حماية حقوق الملكية الفكرية وبراءات الاختراع: عملية جوهرية في مساعدة المؤسسات للحصول على التمويل اللازم لها خلال مراحلها الأولى[1].

تقوم الحاضنات التكنولوجية عادة بدور الوسيط بين المؤسسات المنتسبة لها والجهات التي تقدم الخدمات القانونية ذات العلاقة بل أنّ بعض الحاضنات (الفنية أو التكنولوجية)، تقوم بدور فعّال في مساعدة هذه المؤسسات وأصحابها في هذا المجال، عن طريق التوجيه وتقديم النصائح والمشاركة في إعادة النماذج واتخاذ الإجراءات المرتبطة بتسجيل براءات الاختراع.[2]

إضافة إلى خدمات أخرى تتمثل في:

**1-خدمات السكرتارية:**

- **معالجة النصوص والترجمة:** توفر الحاضنة مكاتب لمعالجة النصوص والترجمة للوثائق لهذه المؤسسات.
- **حفظ الملفّات:** الحفاظ على ملفات ومستندات هذه المؤسسة وهو من خلال أرشيف متطور للحفاظ عليها في حالة احتياجها لها.
- **الفاكس والانترنت:** توفير بصفة يومية خدمات الفاكس والانترنت المواكبة التطورات الحاصلة سواء داخل الحاضنة أو خارجها واستقبال المراسلات..إلخ.
- **استقبال الموظفين:** استقبال الموظفين والاستماع إلى شؤونهم وعرضها على مدير الحاضنة.

1- عبد الكريم عبيدات، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية البنوك، جامعة سعد حلب، البليدة، الجزائر، 2006، ص ص101-102.

2- سارة تيبيقي، نسرين بن شعبان، مرجع سابق، ص23.

- **الرد على المكالمات الهاتفية:** الرد على المكالمات الهاتفية بحيث يجدون الإجابة أو يجدون من يدلهم على مبتغاهم وتوجيههم إلى المختص في الموضوع المطروح.[1]

**2- بناء علامة تجارية:**

كما تعتبر الحاضنات فضاء لإطلاق الأعمال التجارية، وزيادة معدّلات النجاح، وتشجيع التفكير الإبداعي، وضمان ديمومة المؤسسة المختصة وبناء العلامة التجارية الخاصة بها.

**3- بنى تحتية وخدمات أساسية:**

تمكن المؤسسة الناشئة من الحصول على محل بإيجار معقول خلال فترة محدّدة وكذا توفر الوسائل اللوجستية مثل قاعات الاجتماع، الوثائق...[2]

1- رمزي قلمين، يوسف قرموح، مرجع سابق، ص27.

2- أسماء زينات، (دور حاضنات الأعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة). دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد16، عدد02، 2022، ص213.

# المبحث الثاني

# التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال

لقد عرفت الجزائر عدّة تطورات على مر السنين في مختلف المجالات أبرزها الاقتصاد، وفي محاولتها نحو التأقلم مع التحولات الرقمية والتكنولوجية التي غيرت الأوضاع، لجأت الجزائر إلى إقامة اقتصاد بديل وذلك بالاعتماد على المؤسسات الناشئة والتي بطبيعة الحال تحتاج إلى حاضنات الأعمال داعمة لعملها ومرافقة لها، هذا وقد كرّست الدولة مجهودات من أجل تطوير ودعم عمل الحاضنات كونها الراعي الرسمي للمشاريع الناشئة،ظهر ذلك جليا من خلال البيئة التي جهزتها الدولة والتدابير التي اتخذتها لتنظيم عمل هذه المؤسسات وتأطيرها أكثر **(المطلب الأول)**، هذا ما ساعد على ظهور عدّة حاضنات أعمال حققت نجاحا ونتائج مرضية يمكن اتخاذها كنموذج ناجح ساعد في تطوير هذا المجال في الجزائر **(المطلب الثاني)**.

## المطلب الأول

## الاستراتيجيات المستخدمة لمرافقة عمل المؤسسات الناشئة في الجزائر

عملت الدولة على توفير مجموعة من الامتيازات والتحفيزات و الهياكل من أجل مرافقة عمل المؤسسات الناشئة ودعمها في مراحل الانطلاق، وهذا الدعم يظهر جليا من خلال إنشاء وكالات وطنية تعتبر كحاضنات أعمال للمشاريع الجديدة **(الفرع الأول)**، وهذا ما أدى لتطور ملحوظ في مجال تأسيس حاضنات الأعمال أظهر بوادر وآفاق جديدة لهذا المجال في الجزائر **(الفرع الثاني)**، وبالرغم من كل الجهود لا يزال هذا المسار الاقتصادي يواجه صعوبات ونواقص تُبطئ من حركة التطور بين علاقة المؤسسة الناشئة بحاضنات الأعمال **(الفرع الثالث)**.

## الفرع الأول

## الوكالات الوطنية الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر

من خلال دعمها لأعمال المؤسسات الناشئة وضعت الدولة العديد من الأطر التنظيمية والتمويلية لمرافقتها في مختلف قطاعات النشاطات الاقتصادية نذكر منها: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة AnGem **(أولا)**، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات Andi **(ثانيا)**، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade **(ثالث)**.

### أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة AnGem

تم إنشاء هذه الوكالة في جانفي 2004 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-19[1] المؤرخ في 22-01-2004، المتعلق بتنظيم مهام الوكالة الوطنية للقرض المصغر، وقد كان الهدف من إقامة هذه الوكالة خلق مناصب شغل جديدة والتقليل من آفة البطالة ومساعدة الأشخاص على الاستقلال بمشاريعهم الخاصة.

ويتمثل دور الوكالة في تقديم قروض مصغرة للمواطنين الذين ليس لهم دخل أو ذوي الدخل الضعيف على أن يبلغوا من العمر ما يزيد عن 18 سنة.[2]

تتمثل مهام هذه الوكالة الأساسية في:

- تسيير جهاز القرض المصغر وفق التشريعات والقوانين المعمول بها.
- منح قروض بدون فائدة وكذلك تدعيم المستفيدين وتقديم الاستشارة لهم ومساعدتهم في تنفيذ المشروع.

---

1- مرسوم تنفيذي 04-19 مؤرخ في 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر، ج.ر.ج.ج، عدد06، صادر في 25 جانفي 2004.

2- حكيمة سماتي، مداخلة بعنوان (استحداث المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي 20-254، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلها وسيرها)، أشغال الملتقى الوطني "المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، جامعة الجزائر1، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 10 مارس 2022، ص45.

- المرافقة الدائمة للأنشطة المنجزة من طرف المستفيدين مع احترام الشروط الواردة في العقد[1].
- إحداث الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة في المنزل باقتناء العتاد الصغير اللازم لانطلاق النشاط.
- شراء المواد الأولية.
- إنشاء قاعدة المعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز.
- إبرام اتفاقيات مع هيئة أو مؤسسة منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الأعلام والتحسيس ومرافقة المستفيدين، وذلك لحساب الوكالة.
- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- تستعين بأي شخص معنوي أو طبيعي متخصص للقيام بأعمال تساعدها على انجاز مهامها.
- تكلف مكاتب دراسات متخصصة بانجاز مدونات نموذجية خاصة بالتجهيزات ودراسات مونوغرافية ومحلية جهوية.[2]

**ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi**

هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي أنشأت سنة 2001، ويستفيد المستثمر في هذه الوكالة من تخفيض الرسوم الجمركية المطبقة على التجهيزات المستوردة وأيضا تسديد الرسم على القيمة المضافة المفروضة على السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في الاستثمار.[3]

تتمثل مهام الوكالة في:

---

1- إسلام بركاوي، دور سياسة المرافقة في تحسين أداء المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade 2014-2019، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص أدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020، ص 24.

2- حكيمة سماتي، مرجع سابق، ص45.

3- اسلام بركاوي، مرجع سابق، ص25.

- ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.
- استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وتعليمهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريعهم.
- تسهيل استيفاء الإجراءات التأسيسية وانجاز المشاريع من خلال الشباك الواحد.
- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.
- تسيير صندوق دعم الاستثمار[1].

**ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade**

هي مؤسسة عمومية أنشأت من أجل مساعدة فئة الشباب لإنشاء مؤسسات من أجل المساهمة في تخفيف مستوى البطالة، ويتضح من خلال النصوص المحددة لمهامها أن دورها الرئيسي يتمثل في تقديم الدعم لإنشاء مؤسسات مصغرة أكثر من دورها كحاضنة أعمال، وهذا يعتمد على مدى توفر شروط إنشاء المؤسسة المصغرة في مشروع المؤسسة الناشئة، فإذا توافرت هذه الشروط عندها تعتبر الوكالة من بين حاضنات الأعمال.[2]

## الفرع الثاني

## آفاق حاضنات الأعمال في الجزائر

رغم أن الظهور الأول لحاضنات الأعمال كان قبل نصف قرن من الآن إلا أنها لم تظهر في الجزائر إلا منذ فترة قصيرة حوالي 08 سنوات منذ 2009 لم يتم اطلاق إلا حاضنة أعمال عمومية واحدة والتي سُميت بالحديقة التقنية Techno park الواقعة بمدينة سيدي عبد الله، ولها ثلاث فروع في الوطن (عنابة، وهران، ورقلة)[3]

1- مصطفى داسة، مرجع سابق، ص92.

2- محمد لمين سلخ، عثمان حويذق، (مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال)، أشغال الملتقى الوطني رقم 12، "المؤسسات الناشئة والحاضنات"، كلية الحقوق، جامعة الشهيد محمد خيضر، الوادي، الجزائر، 15 فيفري2021، ص178.

3- شريفة بو الشعور، مرجع سابق، ص_ص 428-429.

أما عن الحاضنات الخاصة فنجد حاضنة واحدة تابعة لشركة "أوريدو" وهذه الحاضنة رغم أنها تقدم تدريبات عالية الجودة ولديها تقنيات حديثة إلا أنها تدعم عدد جد محدود من المؤسسات الناشئة، حيث قدرته من خلال إعلان في موقعها الرسمي بـ 20 مؤسسة ناشئة وتمكن معهد التدريب التابع للشركة من توفير التدريب لـ 6000 طالب في 15 مؤسسة جامعية ومدرسة إدارة أعمال.[1]

وفي السنوات الأخيرة شهدت الجزائر تطورا في مجال حركة تأسيس حاضنات الأعمال حيث تم تأسيس 18 حاضنة متخصصة في تسريع نمو المؤسسات نذكر منها:[2]

- **Sylabs:** حاضنة أعمال ومسرعة مشاريع تأسست سنة 2018 مقرها الجزائر العاصمة تعمل على دمج المؤسسات الناشئة في النظام البيئي الريادي الجزائري، تحتضن ما يقارب 870 مؤسسة ناشئة.

- **Algerien center for social entrepreneurs ships:** تأسست عام 2016 بهدف تعزيز ريادة الأعمال الاجتماعية في الجزائر.

- **Institut haba:** يقع في بلوزداد وهو مسرعة مشاريع تساعد على تطوير الابتكار وريادة الأعمال في الجزائر.[3]

## الفرع الثالث

## تحديات العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة

بالرغم من الدور الفعال الذي تلعبه حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة في الاقتصاد الوطني، إلا أنها لا تزال بعيدة عن المراحل التي وصلت إليها الدول الأخرى وهذا يعود لمجموعة من النقائص نذكر منها:

1- زهرة بوصوفة، مرجع سابق، ص99.

2- سعاد جغام، محمد خالدي، "حاضنات الأعمال كدعامة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، الواقع التحديات"، مجلة الاقتصاد والتطور الاستراتيجي، مجلد4، عدد1، 2020، ص 14.

3- سعاد جغام، محمد خالدي، مرجع سابقن ص14.

- حداثة ومحدودية كل من فكرة حاضنات الأعمال والشركات الناشئة ونقص الوعي بها في الجزائر.
- بُعد حاضنات الأعمال عن المناطق الحضرية ونقص خبرتها في مجال ريادة الأعمال[1].
- ضعف القدرة على الترويج للابتكارية الجديدة.
- الخبرات المحدودة لأصحاب المشاريع.
- عدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية.
- قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية.[2]

يتطلب تفعيل حاضنات الأعمال في الجزائر تعبئة شاملة للمجهودات والموارد لإقامة حاضنات أعمال نموذجية متخصصة تحاكي التجارب العالمية، ويتوقف ذلك على توفير إطارات عالية التكوين في مجالات وضع الخطط للمؤسسات في الجوانب المالية والإنتاجية، وكذا تأطير اليد العاملة والتسويق الجيد للمنتجات والترويج لها، وعقد الشراكة مع حاضنات عالمية فضلا عن خلق تعاون مع الجامعات والمعاهد من أجل تبني الأفكار الجديدة.[3]

## المطلب الثاني

## دراسة مختبر التصنيع الرقمي فاب لاب

## (fab lab) بجامعة باتنة(2) كنموذج ناجح لحاضنة أعمال

تساهم مختبرات التصنيع فاب لاب في خلق وتعزيز وتطوير الثقافة الرقمية في المجتمع وكذلك تأطير الابتكارات والإبداعات الرقمية، وبعد أن ظهر هذا المختبر في الجزائر في عدة فروع مختلفة من ربوع الوطن، سنتوقف عند جامعة باتنة –2– كأحد هذه الفروع التي تعد نموذجا ناجحا من حاضنة أعمال لنعرف أكثر عن هذا المختبر **(الفرع الأول)**،

1– زهرة بوصوفة، مرجع سابق، ص99.

2– محمد هاني، مرجع سابق، ص54.

3– نفيسة بامحمد، كمال برباوي، مصطفى بن شلاط، مرجع سابق، ص244.

ونقف عند أبرز الخدمات التي يقدمها لتشجيع الابتكار والإبداع **(الفرع الثاني)**، ونذكر أهم المشاريع التي قام بمرافقتها منذ تأسيسه **(الفرع الثالث)**.

## الفرع الأول

## تعريف مختبر التصنيع فاب لاب بجامعة باتنة -2-

فاب لاب هو اختصار لكلمة fabrication labouratory بالإنجليزية والتي تعني مختبر التصنيع وقد تم إنشاءه وافتتاحه سنة 2019 بكلية التكنولوجيا جامعة باتنة-2- الشهيد مصطفى بن بولعيد، وهو مخبر متعدد التخصصات يشرف عليه أساتذة، أنشأ من أجل دعم أفكار الشباب المبدع وتجسيدها على أرض الواقع، سواء الجامعيين أو المتخرجين ومختبر فاب لاب نموذج معتمد في عدة دول بالعالم أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2001 لدعم أصحاب المبتكرات[1].

## الفرع الثاني

## الخدمات التي يقدمها المختبر للمؤسسات الناشئة

يوجه المختبر نحو إنشاء المؤسسات الناشئة لحاملي الأفكار، وبعد مرحلة جمع المعارف يتم تحديد قاعدة البيانات من خلال جمع الإحصائيات لمعرفة مدى الفائدة الاقتصادية للمشروع قبل المرور لمرحلة صناعة النموذج مثل استغلال البلاستيك المسترجع لتحويله لطاقة.

كما يمكن للمختبر مساعدة حاملي الأفكار على ترجمة نماذج مشاريعهم على المواقع انطلاقا من مبدأ أن المؤسسة الناشئة تعني الحاجة إلى معارف قبل المال أي صفر دينار في البداية، بعد ذلك نصل لخطوة تصنيع النموذج ودور المختبر هو تقني[2].

1-كمال عبوبو، لقاء صحفي مع الدكتورة كالينكا كاشا رئيسة مخبر فاب لاب بجامعة باتنة2، جريدة النصر، 23 آيار 2021

2-كمال عبوبو ، مرجع نفسه

قد قام المختبر مؤخرا بتوقيع اتفاقية مع فدرالية المقاولين الشباب التي بموجبها يتم مساعدة أصحاب الابتكارات لولوج السوق ولهذه الاتفاقية عدة مزايا:

- البحث عن رجال المال والأعمال لتبني ابتكارات المختبر.
- المساعدة في إنشاء المؤسسات وتسويق المبتكرات.
- تذليل العقبات الإدارية لإنشاء المؤسسات.
- توفير الإحصائيات لمعرفة مدى نجاعة المنتج في السوق[1].

## الفرع الثالث

## أهم المشاريع التي قام مختبر فاب لاب بدعمها

أهم مشروع شارك به مختبر فاب لاب لجامعة باتنة-2- يتمثل في تحويل مادة البلاستيك المسترجع إلى طاقة للتشغيل الحركي، حيث أن واحد كيلوغرام من مادة البلاستيك المسترجع تحول إلى مواد طاقوية منها 70% عبارة عن مازوت و20% عبارة عن بنزين، وهذه الطاقة استغلت في تشغيل فرن تحويل مادة البلاستيك، وقد نال هذا المشروع الجائزة البريطانية كأحسن ابتكار بالشراكة مع محضنة بشار[2].

1-كمال عبوبو، مرجع سابق

2-كمال عبوبو، مرجع نفسه

## خاتمة

من خلال الدراسة التي أجريناها في هذا الموضوع نستنتج أن حاضنات الأعمال تعتبر من المؤسسات الحديثة التي تقوم على فكرة تشجيع المبادرات الفردية.

وتمثل النواة الأساسية لترجمة الإنجاز العلمي والإيداع البشري إلى مشروعات عمل جادة ومنتجة، فهي إحدى آليات الفعالة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من النتائج تلخصها فيما يلي:

- تقوم حاضنات الأعمال بتوفير المعلومات اللاّزمة لإجراء دراسات الجدوى ودراسات السوق، وتوفير الاستشارات الضرورية واللازمة للمؤسسات الناشئة.
- تساعد حاضنات الأعمال على ربط المؤسسات الناشئة والمبتكرة بالقطاعات الإنتاجية وحركة السوق ومتطلباته.
- للحاضنات دور كبير في ترقية الاقتصاد الوطني، فهي تساهم في توسيع وتوزيع القاعدة الاقتصادية من خلال استثمار الأفكار الريادية الناجحة وتحويلها إلى مشاريع اقتصادية واعدة، كما تساهم في تطوير القدرة التنافسية والتصديرية للمؤسسات الوطنية فهي تعتبر الآلية الملائمة والقادرة على تأسيس عدُّة من المؤسسة الناجحة والقادرة على تحقيق قيمة عالية تحفز النمو الإقتصادي والقدرة على المنافسة، كما تساهم في خلق مناصب شغل[1].
- الخدمات والتسهيلات المقدمة من طرف الحاضنة دور أساسي في نجاحها وإرضاء المؤسسات المحتضنة، فيجب أن تكون هذه الخدمات والتسهيلات المقدمة متوافقة مع الإحتياجات الحقيقية للمؤسسات، كما أن إختيار موقع المؤسسة له دور هام في نجاح الحاضنة يجب أن تكون لمناطق تتوفر على الهياكل القاعدية.

1- محمد بن ناصر، دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مشتلة المؤسسات(محضنة بسكرة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015، ص 62.

- توفير حاضنات الأعمال مصادر تمويل جديدة للمؤسسات الناشئة والموارد المالية اللازمة لنشاط المشروع، بالإضافة إلى البحث عن شركاء اقتصاديين جدد والاستفادة من خبراتهم.

تعتبر حاضنات الأعمال تجربة جديدة في الجزائر لهذا ما تزال تواجه العديد من الصعوبات والمعوقات التي تقف حاجزا في أدائها لدورها بالشكل الكامل التام لهذا تحتاج الدولة للاهتمام أكثر بهذا المجال.

**التوصيات:**

بالرغم من التقدم الذي أحرزته الجزائر في مجال حاضنات الأعمال خلال السنوات الأخيرة، إلا أن تجربتها لا تزال متواضعة فتية أمام ما وصلت إليه الدول الأخرى وهذا عائد لعدة نقائص، عليه يمكن لنا من خلال الدراسة اقتراح ما يأتي من توصيات:

- يجب على الحكومة توجيه كل مراكز البحث العلمي في مختلف دوائره المتخصصة في الاقتصاد والأعمال والتنسيق بين الحاضنات من أجل تبني المشاريع وتجسيد الأفكار وتطوير البحث العلمي والتكنولوجي.
- توفير بيئة مناسبة للحاضنات من خلال شبكة اتصالات وعلاقات بين المؤسسات.
- إحاطة حاضنات الأعمال برعاية خاصة من أجل توسيع نطاق عملها ورفع زيادة الإنفاق عليها.
- إجراء دورات تكوينية من أجل تدريب الشباب المقاول وتنمية الفكر المقاولاتي في المجتمع.
- توفير الموارد المالية لتمويل المشاريع وحاملي الأفكار الابتكارية.
- كما يمكن العمل أيضا على تعزيز المؤسسة الناشئة من خلال فهم كل المسائل المتعلقة بها وذلك بإدراج مقياس خاص بها على مستوى كل الشعب في مختلف الكليات.

# قائمة المراجع

**أوّلا: الكتب**

1-محمد هاني، كتاب جماعي بعنوان المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي، البويرة، الجزائر، دون سنة النشر

2-مصطفى داسة، المقاولاتية وريادة الأعمال، دار الباحث للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2022.

**ثانيا: المذكرات الجامعية**

**أ- المذكرات:**

**1.مذكرات الماجستير:**

1-بسمة فتحي ، عوض برهوم، دور حاضنات الأعمال التكنولوجية في حل مشكلة البطالة لرواد الأعمال قطاع غزة، دراسة مستكملة للحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2014.

2-عبد الكريم عبيدات، حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عصر العولمة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية البنوك، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، 2006.

**2.مذكرات الماستر:**

1-إسلام بركاوي، دور سياسة المرافقة في تحسين أداء المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade 2014-2019، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص أدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020.

2-تسعديت سليمي، ليندة صايش، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم القانونية، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2017.

3-حسين جويد بن شيخ، دور حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دراسة حالة مشتلة المؤسسات لولاية بسكرة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

4-خيرة حدبي، محمد سحنون، حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في تنمية وتطوير المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021/ 2022.

5-رمزي قلمين، يوسف قرموج، دور حاضنات الأعمال في دعم وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة محضنة، مشتلة باتنة، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021، 2022.

6-سارة تيبيقي، نسرين بن شعبان، دور حاضنات الأعمال كآلية لتنمية المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة 2020-2021.

7-سهيلة عيساني، دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2013.

8-سيد احمد قادري، مراد ناجم مولاي، أهمية حاضنات الأعمال في مرافقة المؤسسات الناشئة، دراسة حالة مشتلة أدرار، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2020-2021.

9-فاطمة واضح، شهيناز بن سعدي، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في القانون، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2021.

10- ليندة راهم، دور دار المقاولاتية في مرافقة ودعم الطلبة حاملي المشاريع المصغرة، دراسة حالة دار المقاولاتية لجامعتي بسكرة وورقلة، مذكرة لنيل شهادة ماستر في اقتصاد وتسيير مؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2020.

11- محمد بن ناصر، دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-دراسة حالة مشتكة المؤسسات(محضنة بسكرة)، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.

12- نور أمال قصاب، صارة بلوفة، النظام القانوني للمؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في الحقوق تخصص قانون عام ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 2021-2022.

**ثالثا: المقالات والمداخلات:**

**أ- المقالات:**

1-أبو بكر بوسالم، فتيحة عبد اللاوي، أسامة نبيل بسعيد، " الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية المقاولاتية في الجزائر- المعيقات والمتطلبات"، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 1، 2018، ص ص 60-72.

2-أحمد بوريش، فاطمة بن شعيب، "تجربة حاضنات الأعمال كآلية لتمويل المؤسسات الناشئة وانعكاساتها على تحقيق التنمية تجارب ومقارنات"، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، مجلد05، عدد02، 2022، ص ص 717-736.

3-أسماء بللعما، نور الدين كروش، "حاضنات الأعمال كدعامة لمرافقة المؤسسات الناشئة بالجزائر، دراسة حالة حاضنة أعمال جامعة المسيلة "، حوليات بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 7، العدد 3، 2020، ص ص 201-216.

4-أسماء زينات، "دور حاضنات الأعمال كآلية حديثة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة إلى دراسة حالة مشاتل المؤسسات في الجزائر"، مجلة الدراسات الاقتصادية، مجلد16، عدد02، 2022، ص ص 206-222.

5-أمل هاشم علي، "حاضنات الأعمال ودورها في دعم رواد الأعمال ودعم التنمية الاقتصادية"، المجلد 11، العدد 1 (الجزء الثاني)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2020، ص ص 255-279.

6-آمنة مخانشة،" المؤسسات الناشئة في الجزائر الإطار المفاهيمي والقانوني"، مجلة صوت القانون، المجلد الثامن، العدد 01، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 02، 2021، ص ص767-809.

7-إنصاف قسوري، " حاضنات الأعمال التكنولوجية ودورها في دعم الابتكار والإبداع بالمؤسسة الناشئة الجزائرية"، مجلة الاقتصاد والمناجمنت، عدد 02، جامعة محمد لخضر، بسكرة، 2020، ص ص 13-28.

8-حميدي زقاي، أسماء ميلودي، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم المؤسسة الناشئة "، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد 7، العدد3، 2020، ص ص 247-261.

9-سارة بوعدلة، "حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الناشئة مع الإشارة لتجارب بعض حاضنات الأعمال في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتطور الاستراتيجي، جامعة أبو بكر بلقايد، مجلد 4، عدد 1، ص ص 131-145.

10- سعاد جغام، محمد خالدي، "حاضنات الأعمال كدعامة للمؤسسات الناشئة في الجزائر، الواقع التحديات"، مجلة الاقتصاد والتطور الاستراتيجي، مجلد4، عدد1، 2020، ص ص 01-20.

11- شريفة بوالشعور، "دور حاضنات الأعمال في دعم وتنمية المؤسسات الناشئة، دراسة حالة الجزائر"، مجلة البشائر الاقتصادية، مجلد04، عدد2، 2018، ص ص417-431.

12- عبد الحميد بشير، حكيم زايدي، " التعليم المقاولاتي كأحد الآليات لخلق المؤسسات الناشئة، دراسة خاصة بالأعمال"، المجلد 3، عدد 6، جامعة المسيلة، 2020، ص ص 197-217.

13- عبد الحميد لمين، سامية حساين، "تدابير دعم المؤسسات الناشئة والابتكار في الجزائر، قراءة في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 20-254" ، مجلة البحوث في العقود وقانون الأعمال، المجلة 05، عدد 02، الجزائر، 2020، ص ص 3-28.

14- عبد الله بلعيدي، " دور حاضنات الأعمال في مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التجربة الصينية والتجربة الماليزية "، مجلة الإدارة والتنمية والبحوث والدراسات، العدد 11، ص ص 124-151.

15- علاء الدين بوضياف، محمد زبير، " دور حاضنات الأعمال في دعم المؤسسات الناشئة بالجزائر"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، مجلد 04، عدد 01، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2020، ص ص 86-99.

16- علي بخيتي، سليمة بوعوينة، " المؤسسات الناشئة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، واقع وتحديات"، مجلة الدراسات والأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية، مجلد 12، عدد 4، تيبازة، 2020، ص ص 534-552.

17- علي قابوسة، " دور حاضنات الأعمال في تنمية المؤسسات الصغيرة والكبيرة "، مجلة البحوث والدراسات، العدد 14، السنة 2012، ص ص 181-198.

18- عمار زودة، حمزة بوكفة، " حاضنات الأعمال كنظام داعم لبناء وارتقاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لمشاتل الجزائر"، مجلة الدراسات المالية المحاسبية والإدارية، العدد2، ديسمبر 2014، ص ص 433-451.

19- عمار زودة،" دور نظام حاضنات الأعمال في دعم وتطوير وإنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع الإشارة لتجربة مشاتل الجزائر"، مجلة دراسات وأبحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، العدد 7، ديسمبر 2017، ص ص 56-70.

20- فضيلة بوطورة، زهية قرامطية، نوفل سمايلي،" دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة والأهمية"، مجلة الإبداع، مجلد 9، العدد 1، 2019، ص ص 176-195.

21- مبارك بلالطة، "حاضنات الأعمال في الجزائر"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، مجلد 04، عدد 28، 2013، ص ص 07-22.

22- محمود حسين الوادي، " دور حاضنات الأعمال في التنمية الاقتصادية مع الإشارة للتجربة الأردنية"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 7، 2010، ص ص 1-23.

23- مريم نبيلة هاشيم، عبد القادر مومني، "الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال لدعم المؤسسات الناشئة"، مجلد04، عدد01، الجزائر، 2022، ص ص 48-60.

24- مصطفى بورنان، علي صولي، " الاستراتيجيات المستحدثة في دعم وتمويل المؤسسات الناشئة "، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلّد 11، العدد 01، 2020، ص ص 131-148.

25- نفيسة بامحمد، كمال برباوي، مصطفى بن شلاط، "حاضنات الأعمال كآلية مستخدمة لدعم ومرافقة المؤسسات الناشئة في الجزائر الواقع والتحديات"، حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، مجلد07، عدد03، 2022، ص ص 232-246.

26- نور الدين نوي، سلمى مميش، " دور حاضنات الأعمال في إنشاء ومرافقة المؤسسات الناشئة، "دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية بسيدي عبد الله"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 2020-2021، ص ص 01-11.

27- نورة زبيري، عائشة بن عثمان، فاروق فخاري، " دور حاضنات الأعمال في دعم وترقية المؤسسة الناشئة بالإشارة لحالة الجزائر"، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 2020، ص ص 52-64.

**ب- المداخلات:**

1-حكيمة سماتي، مداخلة بعنوان «استحداث المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة على ضوء المرسوم التنفيذي 20-254، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، "حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها»، أشغال الملتقى الوطني "المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة"، جامعة الجزائر1، بن يوسف بن خدة، كلية الحقوق، 10 مارس 2022.

2-زهرة بوصوفة، نادية أعراب، «آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري»، أشغال الملتقى الوطني، المؤسسات الناشئة فاعل أساسي للتنمية المستدامة، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، بن يوسف بن خدة، 10 مارس 2022.

3-سميرة ناصري، مريم عثماني، «المؤسسات الناشئة والحاضنات في الجزائر بين متطلبات الاستقرار وتحديات الاستمرار» ملتقى وطني 12 حول المؤسسات الناشئة والحاضنات، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر الوادي، يوم 15 فيفري2021.

4-صافية إقلولي أولد رابح، «مكانة المؤسسات الناشئة في القانون الجزائري»، الملتقى الوطني الثاني عشر حول" المؤسسات الناشئة والحاضنات"، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الشهيد محمد لخضر، الوادي، يوم 15 فيفري 2021.

5-عبد الرؤوف عزّ الدين، توفيق تمار، «حاضنات الأعمال ودورها في استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة»، مداخلة في ملتقى حول دور حاضنات الأعمال في تطوير الإبداع التكنولوجي والقدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، الجزائر، 19 ديسمبر 2019.

6-العربي تيقاوي، مداخلة بعنوان: «دور حاضنات الأعمال في بناء القدرات التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية من وجهة نظر العاملين»، بحث مقدم إلى ملتقى الدولي بعنوان: " المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال "، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، خلال أيام 6، 7، 8، أبريل 2010.

7-محمد لمين سلخ، عثمان حويذق، «مفهوم المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال»، أشغال الملتقى الوطني رقم 12، "المؤسسات الناشئة والحاضنات"، كلية الحقوق، جامعة الشهيد محمد خيضر، الوادي، الجزائر، 15 فيفري2021.

**رابعا: النصوص القانونية**

**أ- النصوص التشريعية:**

1-قانون رقم 01-18 مؤرخ في 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ج.ر.ج.ج عدد 77، صادر في 15 ديسمبر 2001 (ملغى).

2-قانون رقم 15-21 مؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ج. ر.ج.ج عدد 71، صادر في 30 ديسمبر 2015.

3-قانون رقم 17-02، مؤرخ في 10 جانفي 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ج.ر.ج.ج عدد 02، صادر بتاريخ 11 جانفي 2017.

4-قانون رقم 19-14، مؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، ج.ر.ج.ج عدد 81، صادر بتاريخ 30 ديسمبر 2019.

5-مرسوم رئاسي رقم 20-01 مؤرخ في 02 جانفي 2020، يتضمن تعيين أعضاء الحكومة، ج.ر.ج.ج عدد 01، صادر بتاريخ 05 جانفي 2020.

**ب- النصوص التنظيمية:**

1-مرسوم تنفيذي 04-19 مؤرخ في 22 جانفي 2004، يحدد شروط الإعانة المقدمة للمستفيدين من القرض المصغر، د.ر .ج. ج، عدد06، صادر في 25 جانفي 2004.

2-مرسوم تنفيذي رقم 20-54 مؤرخ في 25 فيفري 2020، يتضمن تحديد صلاحيات وزير المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة، ج.ر.ج.ج عدد 12، صادر بتاريخ 26 فيفري 2020.

3-مرسوم تنفيذي رقم 20-55 مؤرخ في 25 فيفري 2020، يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المؤسسات الصغيرة والمؤسسات الناشئة وإقتصاد المعرفة، ج.ر.ج.ج عدد 12 ، صادر بتاريخ 26 فيفري 2020.

4-مرسوم تنفيذي رقم 20-254 مؤرخ في 15 سبتمبر 2020، يتضمن إنشاء لجنة وطنية لمنح علامة "مؤسسة ناشئة"، "مشروع مبتكر"، حاضنة أعمال" وتحديد مهامها وتشكيلتها وسيرها، ج.ر.ج.ج عدد 55، صادر بتاريخ 21 سبتمبر 2020.

**خامسا: الوثائق:**

1- كمال عبوبو، لقاء صحفي مع الدكتورة كالينكا كاشا رئيسة مخبر فاب لاب بجامعة باتنة2 ، جريدة النصر، 23 آيار 2021

**الفهرس**

مقدمة.....01

**الفصل الأول: الطبيعة القانونية للمؤسسة الناشئة وحاضنات الأعمال**.....03

**المبحث الأوّل: ماهية المؤسسة الناشئة**.....04

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الناشئة.....04

الفرع الأوّل: تعريف المؤسسة الناشئة.....04

أولا: التعريف الفقهي.....05

ثانيًا: التعريف القانوني.....05

الفرع الثاني: التكريس القانوني للمؤسسة الناشئة.....09

أوّلاً:المرسوم التنفيذي رقم 20-254.....10

ثانيًا: المرسوم التنفيذي رقم 20-54.....10

ثالثًا: المرسوم التنفيذي رقم 20-55.....11

الفرع الثالث: خصائص المؤسسة الناشئة.....11

أولاً: مؤسسات حديثة العهد والتكوين.....12

ثانيًا: المؤسسات الناشئة مؤسسات تتطلب تكاليف منخفضة.....12

ثالثًا: شركات أمامها فرصة للنمو التدريجي والمتزايد.....12

رابعًا: مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد عليها بشكل رئيسي.....12

المطلب الثاني: تمييز المؤسسة الناشئة عن المؤسسات المشابهة لها.....13

الفرع الأول: تمييز المؤسسة الناشئة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة.....13

أوّلاً: تعريف المؤسسة المتوسطة والصغيرة.....13

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين المؤسسات الناشئة والمؤسسات المتوسطة والصغيرة.....15

الفرع الثاني: تمييز المؤسسة الناشئة عن دار المقاولاتية.....17

أولا تعريف دار المقاولاتية.....18

ثانيًا: مهام دار المقاولاتية تجاه المؤسسة الناشئة.....18

**المبحث الثاني: ماهية حاضنات الأعمال**.....20
المطلب الأول: مفهوم حاضنات الأعمال.....20
الفرع الأول: تعريف حاضنات الأعمال.....21
أوّلاً: نشأة حاضنة الأعمال.....21
ثانيًا: التعريف الفقهي لحاضنات الأعمال.....21
ثالثًا: التعريف القانوني لحاضنة الأعمال.....23
الفرع الثاني: أنواع حاضنات الأعمال.....23
الفرع الثالث: أهمية حاضنات الأعمال وأهدافها.....25
أوّلاً: أهمية حاضنات الأعمال.....25
ثانيًا: أهداف حاضنات الأعمال.....26
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في نجاح حاضنات الأعمال ومعوقات إنشاءها.....27
الفرع الأول: عوامل نجاح حاضنات الأعمال.....28
الفرع الثاني: المعوّقات المؤثرة في نجاح حاضنات الأعمال.....30
**الفصل الثاني: دور حاضنات الأعمال في تجسيد ودعم المؤسسات الناشئة**.....32
**المبحث الأول: آليات دعم حاضنات الأعمال للمؤسسات الناشئة**.....33
المطلب الأول: مراحل احتضان المؤسسة الناشئة.....33
الفرع الأول: مرحلة خلق فكرة المشروع.....34
الفرع الثاني: مرحلة ما قبل الاحتضان.....34
الفرع الثالث: مرحلة الاحتضان وتطوير المشروع.....35
الفرع الرابع: مرحلة التخرج من الحاضنة ومرحلة ما بعد التخرج.....36
أولا: مرحلة التخرج من الحاضنة.....36
ثانيا: مرحلة ما بعد التخرج من الحاضنة.....36
المطلب الثاني: الخدمات التي تقدمها حاضنات الأعمال للمؤسسة الناشئة.....37
الفرع الأول: تمويل حاضنات الأعمال للمؤسسة الناشئة.....37

أولا: توفير الدعم الحكومي.....37
ثانيا: الحصول على دعم السوق المالي.....38
ثالثا: تطوير الوظيفة المالية.....38
رابعا: التمويل عن طريق رأسمال المخاطر.....38
الفرع الثاني: تقديم الخدمات التقنية.....39
الفرع الثالث: التعليم وسيلة للوصول إلى المعرفة.....40
الفرع الرابع: توفير الخدمات القانونية.....40
**المبحث الثاني: التجربة الجزائرية في مجال حاضنات الأعمال**.....43
المطلب الأول : الاستراتيجيات المستخدمة لمرافقة عمل المؤسسات الناشئة في الجزائر..43
الفرع الأول: الوكالات الوطنية الداعمة للمؤسسات الناشئة في الجزائر.....44
أولا: الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة AnGem.....44
ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار Andi.....45
ثالثا: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية Anade.....46
الفرع الثاني: آفاق حاضنات الأعمال في الجزائر.....46
الفرع الثالث: تحديات العلاقة بين حاضنات الأعمال والمؤسسات الناشئة.....47
المطلب الثاني: دراسة مختبر التصنيع الرقمي فاب لاب (fab lab)
بجامعة باتنة(2) كنموذج ناتج لحاضنة أعمال.....48
الفرع الأول: تعريف مختبر التصنيع فاب لاب بجامعة باتنة 2-.....49
الفرع الثاني: الخدمات التي يقدمها المختبر للمؤسسات الناشئة.....49
الفرع الثالث: أهم المشاريع التي قام مختبر فاب لاب بدعمها.....50
خاتمة.....51
قائمة المراجع.....53
الفهرس.....63

## ملخص

تعد المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال من النماذج الاقتصادية المستحدثة التي فرضت نفسها في اقتصاديات العديد من الدول، هدفها تشجيع واحتضان المشاريع الناشئة ومساندة أصحاب الابتكارات.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها: أن حاضنات الأعمال لها دور فعال في دعم وترقية المؤسسات الناشئة وزيادة قدرتها التنافسية في ظل استراتيجية وطنية واسعة للتنمية الاقتصادية.



**الكلمات المفتاحية**

المؤسسات الناشئة _ حاضنات الأعمال _ التمويل _ التنمية الاقتصادية _ مشتلة المؤسسات



## Résumé

**L**es startups et les incubateurs d’entreprises sont parmi les modèles économiques innovants qui se sont imposés dans de nombreuses économies, leur objectif est de promouvoir et d’accompagner les projets émergents et de soutenir les innovateurs.

**C**ette étude a comprend plusieurs résultats parmi eux : elle confirme que les incubateurs d’entreprises ont un rôle très efficace au niveau de soutien et de promotion des startups dans le cadre d’augmente ces capacités compétitives d'une vaste stratégie national pour le développement économique.



## Mots clés

Startups _ Les incubateurs _ Financement _ Développement économique _ Pépinière d’entreprises